SIATS Journals

The Journal of Sharia Fundamentals for Specialized Researches

(JSFSR)

Journal home page: http://www.siats.co.uk

مجلة أصول الشريعة للأبحاث التخصصية

المجلد3 ، العدد1 ،كانون الثاني، يناير 2017م.

e ISSN 2289-9073

نقد المتون بين المشروع والممنوع

ماجد بن محمد الجهني

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا

johanicom@hotmail.com

1438هـ – 2017م

ARTICLE INFO

Article history:
Received 30/10/2016
Received in revised form 9/11/2016
Accepted 19/12/2016
Available online 15/1/2017

Keywords:
Insert keywords for your paper

ABSTRACT

Sunna criticism searches are still dominating the greatest portion in the talk and argument among many other theological knowledge. This indicates that this side of knowledge heavily requires study and research and the door of excelling haven't closed yet. Avoiding and giving the blind eye to its developments will put us in a big trouble in the future; it is renewable realm. What was taken for granted in the past might cause problems now and the other way around. The concept of criticism and its applications are not as they were in the past. By the pass of time, the concept has changed as well as its application in its turn. In many instances, It took dimensions and shapes that escaped from rules and constraints which were taken by scientists. The process of Sunna criticism has gone through chronological periods which drew a clear picture enabling us to look through the rules of this art and its constraints and applications. Their criticism has taken different shapes and dimensions from those in the past; there is the empirical precise way in applying criticism by keeping the position of Sunna and its status. While others draw a new method that doesn't depend on rules or scientific applicable and reliable constrictions, some have overcome legal excuses to false claims that aren't right or straight and the urgent needs of scientific research. In order to adjust the randomness of criticism and achieve the balance required, we had to allocate free and big spaces to practice the preliminary shaping and narrow and limited spaces for practicing the modernized criticism. This is only given to those legible. Every science has its people, sacredness and limits. That's what the mind and logic recognize, also agreed by all sciences and normal instincts.

Therefore, this sheet of paper will tackle freeing the concept of criticism and a statement of problems in the concept and application along with a statement of the main stages of modern criticism that has passed by and the discussion of legal and prohibited excuses, drawing large and free spaces for practicing shaping and its applications which get narrower by time according to the qualification of the critic.

Allah is the one who prosper and guide to the righteous way.

الملخص

ما زالَتْ مباحِثُ نقدِ مُتونِ السُّنةِ النَّبويَّةِ تأخذُ الحَيِّزَ الأكبرَ مِنَ الحديثِ والجَدلِ بينَ كثيرٍ مِنَ العُلومِ الشَّرعيةِ الأخرى، وهذا يدلُّ على أنَّ هذا الجانبَ ما زالَ متعطشًا للبحثِ والدِّراسةِ، وأنَّ غضَّ الطَّرفِ عنه والتَّعامِي عَنْ مستجدَّاتِه سيُوقِعنا في حرجٍ شديدٍ في المستقبلِ؛ فهو عِلمٌ متجدِّدٌ؛ فما كان مسَلَّمًا به بالأمس قد يصبحُ مشكِلًا في زماننا هذا والعكس، فمفهومُ النَّقدِ وتطبيقاتُهُ لم تعدْ كمَا كانتْ بالأمسِ، فمعَ مرورِ الزمنِ اختلفَ المفهومُ والتطبيقُ تبعًا، وأخذَا أبعادًا وأشكالًا خرجت بهما في أحايينَ كثيرةٍ عن الضَّوابطِ والقواعدِ الَّتي سارَ عليها العلماء؛ فلقد مرت عملية نقد متون السُّنةِ النَّبويةِ بمراحلَ زمنيةٍ؛ رسَمَتْ لنا صورةً واضحةَ المعالمِ تؤهلنا للنَّظرِ في قواعدِ هذا الفنِّ وضوابطِهِ وتطبيقاتِهِ.

واتخذَ النَّقدُ فيها أشكالاً وأبعادًا مختلفةً عمَّا كان قبلَ ذلك؛ فهناك الطريقة العلمية الرَّصِينة في ممارسة النَّقدِ معَ المحافظة على مكانة السُّنةِ النبويَّةِ ومنزلتِهَا، بينمَا يخط البعض الآخر لنفسه مَنهجًا جديدًا لا يستند إلى قواعدَ أو ضوابطَ علميةٍ يمكنُ تطبيقُهَا والاعتمادُ عليهَا.

وحتَّى تنضبطُ عَشوائيَّةُ النَّقدِ، ونحصلُ على التَّوازنِ المطلوبِ كانَ لا بدَّ من وضعِ مساحاتٍ واسعةٍ لممارسة الاستشكالِ المبدئيّ، ومِساحاتٍ ضيقةٍ ومقيَّدَةٍ لممارسةِ النَّقدِ الحدِيثيّ؛ وذلكَ حَكْرًا لمنْ توافَرتْ فيهِ شروطٌ وانتفتْ عنهُ موانعُ، فكُلُّ عِلمٍ له أهله وله حَرَمُهُ وحُدودُهُ، وهذا ما يُقِرُّه العقلُ والمنطِقُ، وتتَّفقُ معَهُ جميعُ العلوم والفِطرُ السَّليمةُ.

لذا ستتناولُ هذِهِ الورقةُ تحريرَ مفهومِ النَّقدِ، وبيانَ إشكالاتِ المفهومِ والتطبيقِ، مع بيانٍ لأبرزِ المرَاحلِ الَّتي مرَّ بها نقدُ الحديثِ، ومناقشةِ مبرّراتِ النَّقدِ المشروعةِ والممنوعةِ، ورسمِ مساحاتٍ واسعةٍ لممارسَةِ الاستشكالِ وتطبيقاتِهِ؛ تضيَّقُ شيئًا فشيئًا؛ بحسب صلاحيةِ المبرِّرِ، وأهليةِ الناقدِ.

مقدّمة:

الحَمدُ للهِ الَّذي أرسلَ الرُّسلَ مُبشّرينَ ومُنذرينَ، وأنزلَ الكتبَ هدًى للنَّاسِ ورحمةً للعالمينَ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على خاتَمِ النَّبيّينَ وإمامِ المُرسلينَ؛ نبيّنَا مُحمَّدٍ، وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمَعِينَ.

أمَّا بَعدُ:

لَقدْ سَارَ علماءُ الحديثِ على منهجيَّةٍ علميَّةٍ في دِراسةِ الأحاديثِ النَّبويةِ، ووضعوا لها قواعِدَ نظريةً وتطبيقيةً لقبولِ الحديثِ أو ردِّهِ، ولتَمييزِ صحيحهِ من ضَعيفهِ، فكانت – بشهادةِ الأعداءِ – من أقوى المناهِجِ والقواعِدِ العلميَّةِ ضبطًا وإتقانًا، إلَّا أنَّ فِئامًا مِنَ النَّاس لم يَخلُوا لهم السَّيرَ على طريقةِ النُّقَّادِ مِنْ أهلِ الحديثِ؛ فاختَطُّوا لأنفسهِمْ مَنهجًا بعيدًا كلَّ البُعدِ عن جادةِ الصَّوابِ؛ فضَلُّوا وأضَلُّوا.

والمشكِلةُ الحقيقيَّةُ في هؤلاءِ تكمنُ في دعوتهم عامَّةَ النَّاسِ لنقدِ الأحاديثِ بدُونِ أيِّ منهجيَّةٍ عِلميَّةٍ؛ فقَطْ بمُجرَّدِ النَّظرِ المبدَئيِّ، وتحكيمِ العقلِ الفردِيِّ؛ مما أحدثَ فوضَى في نقدِ الأحاديثِ النَّبويَّةِ، خاصةً فيما يتعلَّقُ بالمتونِ، فجاءَ هذا البحثُ؛ ليُبيّنَ أهميَّةَ الالتزامِ بالقَواعدِ والمناهِجِ الَّتي وضعَها العُلماءُ، معَ بيانِ أنَّهُ لا يُوجدُ ما يمَنعُ أيَّ إنسانٍ على وجهِ الأرضِ مِنَ الاستِشكالِ، والسُّؤالِ عَنْ أيِّ شيءٍ يتعلَّقُ بفهمِهِ للحديثِ؛ فهذا لا إشكالَ فيهِ طالما أنَّ مقصودَ السَّائلِ الزِّيادةُ في الفَهمِ وطلبًا للعِلمِ، معَ ضرُورةِ العِلمِ المسبقِ بأنَّ علمَ الحَديثِ علمٌ مُستقِلٌّ، شأنُهُ شأنُ كُلِّ العُلومِ الأخرى؛ له رجالُهُ وقواعِدُهُ وأصولُهُ، بَلْ إنَّه يتميَّزُ عَنْ غيرِهِ مِنَ العُلومِ بخصائصَ كثيرةٍ؛ تجعلُ المسلمَ العاقلَ يتورَّعُ عنِ الخَوضِ فيمَا لا يُحسنُهُ، ولَعلَّ مِنْ أهمِّ تِلكَ الخصائصِ كونهُ وحيٌ مِنْ ربِّ العَالمينَ؛ فلا يَخوضُ فيه خائِضٌ إلا بالقَدرِ الَّذي يؤهِلُهُ لِذَلكَ، وبذِلكَ تُحفظُ أحادِيثُ رَسولِ الله صلى الله عليه وسلم مِنْ تَحريفِ الجَاهِلينَ وانتِحالِ المبطِلينَ وتَأويلِ الغَالِينَ.

ولقَدْ نَهجَ الباحِثُ منْ خِلالِ هذا البحثِ المنهجَ الاستِقرائيَّ التَّحلِيليَّ؛ وذلكَ باستِقرَاءِ الرِّواياتِ المتعلِّقةِ بموضوعِ البَحثِ، وتحلِيلِهَا، مع بيانِ مقاصدِها – بقدرِ ما تتَّسعُ لهُ صفحاتُ البحثِ –.

وبِناءً على ما سَبقَ فقدْ تمَّ تَقسيمُ البحثِ إلى مقدّمةٍ، وفَصلَينِ — تضمَّنا أربعةَ مباحِثَ واثني عَشرَ مطلبًا – وخَاتمةٍ اشتملتْ على أهمِّ النَّتائجِ والتَّوصيَّاتِ، ثمَّ المصادرِ والمراجِعِ، ثمَّ الفهرسِ.

الفصل الأول

مفهوم نقد المتون وإشكالاته ومراحل تطوره

المبحث الأول: نقد المتون، مفهومه وإشكالاته

المطلب الأول: مفهوم نقد المتن الحديثي

المطلب الثاني: إشكالات في مفهوم النقد

المطلب الثالث: إشكالات في تطبيق النقد

المبحث الثاني : مراحل تطور نقد المتون

المطلب الأول: نقد المتون في عهد النبوة

المطلب الثاني: نقد المتون في عهد الصحابة

المطلب الثالث: نقد المتون في عهد التابعين ومن بعدهم

المبحث الأول: نقد المتون، مفهومه وإشكالاته

المطلب الأول : مفهوم نقد المتن الحديثي

النَّقدُ لغةً[1]:

يُطلقُ النَّقدِ في اللُّغةِ على عدَّةِ مَعانٍ، ومِنْ أشهرهَا:

النَّقدُ: خِلافُ النَّسِيئَةِ. وفي حَديثِ جابرٍ وجملِهِ، قالَ: فنقَدَنِي ثمَنَهُ[2]. أيْ: أعْطَانِيهِ نقدًا مُعجَّلًا.

والنَّقدُ والتَّنْقادُ: تَمييزُ الدَّراهمِ وإخراجُ الزَّيْفِ منهَا؛ أنشدَ سِيبَوَيْهِ:

تَنفِي يَدَاهَا الحَصَى في كَلِّ هَاجِرَةٍ نَفْيَ الدَّنَانِيرِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

وناقَدتُ فلانًا: إذا ناقشتُهُ في الأمْرِ.

---

(1) جمهرة اللغة لابن دريد (2/ 677)، والمحكم لابن سيده (6/ 316)، ولسان العرب لابن منظور (3/ 425- 426)، جميعهم مادة (نقد).

(2)إشارة إلى ما أخرجه البخاري (2309، 2718)، ومسلم [109- (715)] - واللفظ لمسلم - عن جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ: أَنَّهُ كَانَ يَسِيرُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ قَدْ أَعْيَا، فَأَرَادَ أَنْ يُسَيِّبَهُ، قَالَ: فَلَحِقَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَعَا لِي، وَضَرَبَهُ، فَسَارَ سَيْرًا لَمْ يَسِرْ مِثْلَهُ، قَالَ: «بِعْنِيهِ بِوُقِيَّةٍ»، قُلْتُ: لَا، ثُمَّ قَالَ: «بِعْنِيهِ»، فَبِعْتُهُ بِوُقِيَّةٍ، وَاسْتَثْنَيْتُ عَلَيْهِ حُمْلَانَهُ إِلَى أَهْلِي، فَلَمَّا بَلَغْتُ أَتَيْتُهُ بِالْجَمَلِ، فَنَقَدَنِي ثَمَنَهُ، ثُمَّ رَجَعْتُ، فَأَرْسَلَ فِي أَثَرِي، فَقَالَ: «أَتُرَانِي مَاكَسْتُكَ لِآخُذَ جَمَلَكَ، خُذْ جَمَلَكَ، وَدَرَاهِمَكَ فَهُوَ لَكَ».

وفي حَديثِ أبي الدَّردَاءِ أنَّه قالَ: وَرَقًا كَانَ النَّاسُ لا شَوْكَ فِيهِ، وَهُمُ الْيَوْمَ شَوْكٌ لا وَرَقَ فِيهِ، إِنْ تَرَكْتَهُمْ لَمْ يَتْرُكُوكَ، وَإِنْ نَقَدْتَهُمْ نَقَدُوكَ[3]. معنى نقدْتهُم أي: عِبتَهمْ واغْتَبتهُم قابلُوكَ بمثلِهِ. وَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ: نقَدْتُ رأْسَهُ بإِصبعِي. أَي: ضَرَبْتُهُ. ونقَدْتُ الجَوْزَةَ أَنقُدُها: إذا ضَرَبْتُهَا.

النقد اصطلاحًا:

النَّقدُ في اصطِلاحِ أهلِ الحَديثِ: هوَ تمييزُ الأحاديثِ الصَّحِيحةِ مِنَ الضَّعِيفةِ، والحُكمُ على الرُّواةِ تَوثِيقًا وتَجرِيحًا[4].

وهذا تعريفٌ شامِلٌ ومختصرٌ، وكلُّ التعارِيفِ المتأخِّرةِ الَّتي وقفَ عليهَا الباحثُ يرجعُ مضمونُها ومعنَاها إلى هذا التعريفِ؛ فليسَ ثمةَ إضافةٌ جدِيرةٌ بالذِّكرِ، غيرَ أن شموليَّةَ هذا التعريفِ تحتاجُ إلى بيانٍ.

فتمييزُ الأحادِيثِ الصحيحةِ مِنَ الضَّعِيفةِ يشمَلُ البحثَ والنَّظرَ في سَندِ الحديثِ ومتنِهِ حسبَ القواعدِ المتَّبعَةِ؛ بُغيةَ الوُصولِ إلى رُتبةِ الحَديثِ، والحكمِ عليهِ بما اصطَلحَ عليهِ أهلُهُ، معَ بيانِ عِلَّةِ الحُكمِ تصحيحًا وتضعِيفًا.

المطلب الثاني: إشكالات في مفهوم النقد

كثيرٌ مِنَ المصطلحاتِ تَحتاجُ إلى تأمُّلٍ ونَظرٍ وإعادةِ تَصحيحٍ؛ لما ترسَّبَ مِنَ تصوراتِنا تُجاهَ بَعضِها، ويرَى الباحثُ أنَّ واحدةً مِنْ تِلكَ المصطلحاتِ الَّتي تغيَّرَ مفهومُ الإنسانِ تُجاهَهَا هي كلمةُ (النَّقدِ)؛ فإنَّ أوَّلَ ما يَتبادَرُ إلى ذِهنِ كلِّ سَامعٍ أو قَارئٍ لكلمةِ (نَقدٍ) هوَ الهَدْمُ لا البناءُ والإصلاحُ، معَ أنَّ الهدفَ الأسمَى مِنْ ممارسةِ النَّقدِ هو الوُصولُ إلى الصَّوابِ؛ مِنْ خِلالِ نفي العُيوبِ ومَا يشُوبُ أيَّ مَنقودٍ، معَ إظهارِ الصَّوابِ وإبرازِهِ.

ولمزيدٍ مِنَ التَّوضيحِ نقولُ: بأنَّنا لا نمارسُ النَّقدَ إلَّا وفي أذهانِنَا البَحثَ عَنِ العُيوبِ، ونادرًا ما نمارسُ النَّقدَ بقَصدِ تصحيحِ المعيوبِ؛ حتى أنَّنا اضطُررنَا لتقسيمِ النَّقدِ إلى نَقدٍ بنَّاءٍ ونقدٍ غيرِ بنَّاءٍ، وهذا التَّقسيمُ فرضتْهُ الحاجةُ؛ لوجودِ ممارساتٍ خاطئةٍ لعمليَّةِ النَّقدِ.

فمفهومُ النَّقدِ لا يقتصرُ عَلى الهدمِ وبيانِ العلَّةِ القَادحةِ فقطْ؛ كما أصبح متبادرًا للوَهلةِ الأولى، لكنَّ النَّقدَ إصلاحٌ وبِناءٌ وتمييزٌ للصَّحيحِ مِنَ الضَّعيفِ، والحقِّ مِنَ الباطلِ، فقدْ يكون النَّقدُ محاولةً لنفي عيبٍ، وليسَ لإظهَارِهِ، وهذا الكلامُ بطبيعةِ الحالِ لا يَنطبقُ على جَميعِ البَاحثينَ؛ فهناكَ نماذِجُ تمارسُ النَّقدَ بمفهومِهِ الصَّحيحِ.

---

[3]أخرجه مالك في الموطأ (979- رواية محمد بن الحسن).

[4]مقدمة الدكتور الأعظمي لكتاب التمييز لمسلم (ص: 5).

وسنضربُ مثالًا على نقدٍ معاصرٍ لقضيةٍ ظلَّتْ زمنًا طويلًا مِزمارًا ينادِي بهِ أصحابُ الشُّبهاتِ، وأعداءُ السُّنةِ النبويَّةِ، ومَنْ تبعهَمْ ممَّنْ خفَّ عقلُهُ وعِلمُهُ؛ وهي قضيةُ (كثرةِ مروياتِ الصَّحابيِّ الجليلِ أبي هُريرةَ رضي الله عنه).

فمِنَ التَّجاربِ المتميِّزَةِ في هذا المجالِ ما قامَ بِهِ د. محمَّدُ عبده يماني، بمساعدةِ د. محمَّدُ ضياء الدينِ الأعظميُّ، وبمشاركةِ بعضِ البَاحثينَ في بحثِ الشُّبْهَةِ المثارةِ حولَ كثرةِ مروياتِ الصَّحابيِّ الجليلِ أبي هُريرةَ – رضي الله عنه – مع تأخُّرِ إسلامِهِ؛ فنَقدَ المروياتِ ودرَسهَا وبحثها؛ فخرجَ بنتائجَ إيجابيَّةٍ.

يقولُ د. محمدُ عبده يماني: ولو حسبنَا عددَ أيَّامِ صُحبتِهِ للنَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم – لوجدْنَا أنَّها تبلغُ أكثرَ مِنْ ألفٍ وأربعمائةٍ وستينَ يومًا، ولو قسمْنَا ما رَوَى عنهُ مِنَ الأحاديثِ الشَّريفةِ علَى هذهِ الأيَّامِ وجدْنَا أنَّهُ يَروِي كُلَّ يومٍ ما يقاربُ ثلاثةَ أحاديثَ ونصفًا، وفي كُلِّ مائةِ يومٍ (367) حديثًا، أو أنَّهُ كانَ يحفظُ مائةَ حديثٍ في كُلِّ سَبعةٍ وعشرينَ يومًا، فهَلْ يُستغربُ أنْ يحفظَ أبو هريرة – رضي الله عنه – كلَّ يومٍ أربعةَ أحاديثَ، مع ما رأينَا مِنْ قِصَّةِ الكِساءِ، وقِصَّةِ الدُّعاءِ، وما رأينا مِنْ حرصِهِ علَى العِلمِ، وحِرصهِ على حِفظِ الأحاديثِ الشَّريفةِ، ومَع ما رأينا مِنَ انقطاعهِ لخِدمةِ النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم – وسماعِ أقوالهِ، وزهدهِ في الدُّنيا، وعَيشهِ معَ أهلِ الصُّفةِ، وصَبرِهِ على الجُوعِ في سبيلِ ذلكَ[5].

وعِندمَا قمتُ بنَفسِي بالتَّحقُّقِ مِنْ هذهِ المسألةِ بواسطةِ فريقٍ مختصٍّ في الحاسِبِ الآليِّ ظهرتْ لنَا حقائقُ مهمَّةٌ عَنْ رواياتِ أبي هريرة؛ فعندَمَا تتبَّعنَا رِواياتِهِ وجدْنَا أنَّ هناكَ ما يزيدُ عَنْ ثمانمائة – صحَابيٍّ وتابعيٍّ – روَوا عنهُ الحديثَ وكلُّهم ثقاتٌ، لكنَّ القضيَّةَ الأساسيَّةَ التي أفادتْنَا عندَ استخدامِ الحاسبِ الآليِّ؛ هي أنَّهُ عندمَا أدخلتُ هذهِ الأحاديثَ المرويَّةَ في كتبِ الحديثِ السِّتةِ وجدنَا أنَّ أحاديثَ أبي هريرةَ بلغتْ (5374)، ثمَّ وجدْنَا بعدَ الدِّراسةِ بواسطةِ الكُمبيوترِ أنَّ المكرَّرَ مَنهَا هو (4074)، وعلَى هذا يبقَى العددُ غيرُ المكرَّرِ (1300)، وهذا العددُ تتبعناهُ فوجدْنَا أنَّ العديدَ مِنَ الصَّحابةِ قدْ رَوَوا نفسَ هذِهِ الأحاديثِ مِنْ غيرِ طريقِ أبي هريرةَ؛ هذا مِنْ ناحيةٍ.

ومِنْ ناحيةٍ أخرَى: وبعد أنْ قُمنَا بحذفِ الأحاديثِ الَّتي رُوِيتْ مِنْ غيرِ طَريقِ أبي هريرةَ في كتبِ الصِّحاحِ السِّتةِ؛ وجدْنَا أنَّ ما انفردَ بهِ أبو هريرةَ ولم يروه أيُّ صحابيٍّ آخرَ هو أقلُّ مِنْ عشرةِ أحاديثَ.

---

[5] يشير إلى ما أخرجه البخاري (2047) أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّكُمْ تَقُولُونَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يُكْثِرُ الحَدِيثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَتَقُولُونَ: مَا بَالُ المُهَاجِرِينَ، وَالأَنْصَارِ لاَ يُحَدِّثُونَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَإِنَّ إِخْوَتِي مِنَ المُهَاجِرِينَ كَانَ يَشْغَلُهُمْ صَفْقٌ بِالأَسْوَاقِ، وَكُنْتُ أَلْزَمُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى مِلْءِ بَطْنِي، فَأَشْهَدُ إِذَا غَابُوا، وَأَحْفَظُ إِذَا نَسُوا، وَكَانَ يَشْغَلُ إِخْوَتِي مِنَ الأَنْصَارِ عَمَلُ أَمْوَالِهِمْ، وَكُنْتُ امْرَأً مِسْكِينًا مِنْ مَسَاكِينِ الصُّفَّةِ، أَعِي حِينَ يَنْسَوْنَ، وَقَدْ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَدِيثٍ يُحَدِّثُهُ: «إِنَّهُ لَنْ يَبْسُطَ أَحَدٌ ثَوْبَهُ حَتَّى أَقْضِيَ مَقَالَتِي هَذِهِ، ثُمَّ يَجْمَعَ إِلَيْهِ ثَوْبَهُ، إِلَّا وَعَى مَا أَقُولُ»، فَبَسَطْتُ نَمِرَةً عَلَيَّ، حَتَّى إِذَا قَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَقَالَتَهُ جَمَعْتُهَا إِلَى صَدْرِي، فَمَا نَسِيتُ مِنْ مَقَالَةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تِلْكَ مِنْ شَيْءٍ.

ثمَّ شاءَ اللهُ أنْ نطوِّرَ العملَ في أحاديثِ أبي هريرةَ؛ فانتقلنَا مِنَ الكُتبِ السِّتةِ إلى الكتبِ التِّسعةِ؛ وقدْ لاحظْنَا أنَّ الأحاديثَ في الكتبِ التِّسعةِ المنسوبةَ إلى أبي هريرةَ هي (8960) حديثًا؛ منها (8510) بسندٍ متَّصلٍ، و(450) حديثًا بسندٍ منقطعٍ.

وبعدَ التَّدقيقِ: انتهينَا إلى أنَّ الأحاديثَ الَّتي روَاهَا أبو هريرةَ في كلِّ هذهِ الكتبِ التِّسعةِ – بعدَ حذفِ المكرَّرِ – هي (1475) حديثًا، وقدِ اشتركَ في روايتهَا معهُ عددٌ مِنَ الصَّحابةِ.

وعندمَا حَذَفتُ الأحاديثَ التي رُويتْ عَنْ طريقِ صَحابةٍ آخرينَ وصلنَا إلى حقيقةٍ مهمَّةٍ؛ وهي أنَّ ما أتى بهِ أبو هريرةَ معَ المكرَّراتِ في كتبِ الحديثِ التِّسعةِ هي (253) حديثًا، ثم إنَّ الأحاديثَ التي انفردَ بِهَا أبو هريرةَ بدونِ تَكرارٍ ولم يروها أحدٌ غيرُهُ في الكتبِ التِّسعةِ هي (42) حديثًا، وما زِلنَا نواصلُ البحثَ.

لكنَّ هذهِ الأمورَ وهذهِ الحقائقَ أزالتْ كلَّ تلكَ الشُّبَهِ والتُّهَمِ العَقيمةِ والمغرضةِ الَّتي كانتْ تُلصقُ بأبي هريرةَ، ويتهمونَهُ فيهَا بالإكثارِ، ويقولونَ عنهُ – رضي الله عنه – أنَّهُ روَى (8000) حديثٍ بمفردِهِ، وبعضهُمْ يقولُ: إنَّهُ روَى (5000) حديثٍ بمفردِهِ؛ هكذا دونَ رويَّةٍ أو تدقيقٍ أو تمحيصٍ[6].

إذًا هذا باحثٌ متأخِّرٌ أتَى بما لم يأتِ بهِ الأوائلُ، ولَو سَلَّمَ هذا الباحثُ لِمَا هو مُسطَّرٌ في الدِّفاعِ عنْ أبي هريرةَ؛ لمَا وصلنَا لهذهِ الحُجةِ الدَّامغةِ الَّتي برَّأتْ ساحةَ الصَّحابيِّ الجليلِ، وأزالتِ اللَّبسَ والإشكالَ، وأضافتْ دليلًا إلى تلكَ الأدلَّةِ الَّتي تنصِفُ صحابةَ رسُولِ الله – صلى الله عليه وسلم – فلِمَا لا نفتِّشُ في بعضِ الأحاديثِ بقصدِ البِناءِ، وليسَ الهَدمِ؟!

المطلب الثالث : إشكالات في تطبيق النقد

الإشكالُ في تطبيقِ النَّقدِ مبنيٌّ على المفهومِ الخاطِئِ للنَّقدِ؛ فقدْ وُجدَ مِنْ بينِ مَنْ تصدرُوا للنَّقدِ الحديثيِّ مَنْ يبحثونَ عَنِ الإشكالاتِ فيزيدُوا على العُقدةِ عقدةً بدلًا مِنْ أنْ يلتمِسُوا البِناءَ للحديثِ؛ خصوصًا إذا ما صحَّ سندُهُ.

وإنَّ مِنْ أبرزِ الإشكالاتِ المتعلِّقةِ بالتَّطبيقِ:

1- عدمُ معرفةِ النَّاقدِ بمنهجِ العلماءِ في التَّعاملِ معَ الأحاديثِ الَّتي قدْ لا تتفقُ مع بعضِ مقاييسِ السَّلامةِ، أو رُبَّما يعلمُ تلكَ القواعدَ نظريًّا، ولكنَّه عمليًّا لا يطبِّقُ منهَا شيئًا؛ فهوَ ينقدُ الحديثَ بقصدِ الهدمِ؛ فيبدأُ بالغَوصِ في إشكالاتِهِ، والبحثِ عَنْ أيِّ دليلٍ؛ ليهدمَ بهِ هذا الحديثَ، بغضِّ النَّظرِ عنْ صِحَّةِ سندِهِ مِنْ عَدمِهَا؛ فهذا لا يعنيهِ مِنْ قريبٍ، ولا

[6]أبو هريرة: أمانة الرواية وصدقها جريدة الشرق الأوسط الخميس 10 رمضان 1426هـ. – 13 أكتوبر 2005م العدد (9816).

مِنْ بعيدٍ، أو غيرُ مُعتبرٍ ما دامَ أنَّ في المتنِ عِلَّةً، حتى قالَ بعضُهمْ: «ولَوْ أنَّنا استحضرنَا توجيهاتِ القرآنِ ابتداءً ما احتجْنَا إلى مناقشةِ السَّندِ وتوهينِهِ؛ يكفِي أنْ يكونَ المعتمدُ مخالفًا للقرآنِ ليُردَّ أشدَّ الرَّدِّ»[7].

وهمْ بصنيعِهِمْ هذا تجاوَزُوا منهجَ العلماءِ في مثلِ هذهِ الحالةِ؛ حينمَا يكونُ السَّندُ صحيحًا؛ فإنَّهُمْ يُأوِّلونَ أيَّ إشكالٍ في متنِ الحديثِ تأويلًا مقبولًا؛ فإنَّ ذلكَ أفضلُ مِنْ ردِّ الحديثِ؛ يقولُ ابنُ حَزْمٍ (456هـ): «فإنْ تعارضَ فيما يَرى المرءُ آيتانِ، أوْ حديثانِ صحيحانِ، أو حديثٌ صحيحٌ وآيةٌ، فالواجبُ استعمالهُمَا جميعًا؛ لأنَّ طاعتَهُما سواءٌ في الوجوبِ؛ فلا يحِلُّ تركُ أحدهُما للآخرِ، ما دُمنَا نقدرُ على ذلكَ»[8].

بلْ إنَّ نقَّادَ الحديثِ مِنْ حرصِهِمْ وضبطِهِمْ لعمليَّةِ النَّقدِ رُبَّما ضعفُوا جزءًا مِنَ الحديثِ، وأعلُّوا بعضَ ألفاظِهِ وصحَّحُوا بقيَّةَ متنِهِ؛ احترامًا لصحَّةِ إسنادِهِ، والأمثلة على ذلك كثيرة، فمِنها ما رواهُ الإمامُ مسلمٌ في صحيحِهِ[9] قال: حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، أَخْبَرَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي رَزِينٍ، وَأَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا وَلَغَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيُرِقْهُ ثُمَّ لِيَغْسِلْهُ سَبْعَ مِرَارٍ». فمَعَ التَّسليمِ بصحَّةِ الحديثِ إلَّا أنَّ جماعةً مِنَ الحُفَّاظِ أعلُّوا لفظةَ «فَلْيُرِقْهُ».

قالَ الإمامُ أبو عبدِ الرَّحمنِ النَّسائيُّ: لا أعلمُ أحدًا تابعَ عليَّ بنَ مُسهِرٍ على قولِهِ: «فَلْيُرِقْهُ»[10] كذلِكَ الإمامُ البخاريُّ لم يوردْهَا في صَحيحِهِ؛ معَ أنَّهُ أخرجَ أصلَ الحديثِ[11]. فمعَ أنَّ هؤلاءِ الحفَّاظَ وغيرَهُمْ أعلُّوا هذهِ اللَّفظةَ بالتَّفردِ إلَّا أنَّ أحدًا مِنهمْ لم يَرُدَّ الحديثِ، أو يَشكَّ في صحتِهِ؛ وهذا واللهِ قمَّةٌ في الإنصافِ والعدلِ؛ وهو المنهجُ السَّليمُ في التَّعامُلِ معَ الأحاديثِ الصَّحيحةِ بكُلِّ حِيطةٍ وتَروٍ وحَذرٍ.

2- ومِنَ الإشكالاتِ في عمليَّةِ نقدِ المتونِ أنَّ البَعضَ لا يُكلِّفُ نفسَهُ النَّظرَ في أقوالِ العُلماءِ فِيما أشكلَ عليهِ، ويعرفُ ذلكَ مِنْ تخبُّطِهِ وخَلطِهِ عندَ نَقدِهِ للحديثِ المشكَلِ في نظرِهِ، والحقيقةُ أنَّ النَّظرَ في أقوالِ السَّلفِ مِنْ أهلِ العلمِ يزيلُ كثيرًا مِنَ الإشكالاتِ، ويصلُ بالباحثِ المنصِفِ للاطمئنانِ - في أغلبِ الأحوالِ -.

---

[7] هذا ديننا لمحمد الغزالي (ص: 163).

[8] المحلى لابن حزم (1/ 72).

[9] أخرجه مسلم [89- (279)].

[10] سنن النسائي «المجتبى» (1/ 53).

[11] أخرجه البخاري (172) من طريق الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وليسَ الوقوفُ على أقوالِ أهلِ العلمِ منهجًا مُبتدعًا، بلْ هوَ منهجٌ رَبانيٌّ أمرَ اللهُ بهِ في كتابِهِ فقالَ عزَّ وجلَّ: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]. وقال تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 83]. وأمر به رسوله – صلى الله عليه وسلم – حيثُ قالَ: «أَلَا سَأَلُوا إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا؟! فَإِنَّمَا شِفَاءُ الْعِيِّ السُّؤَالُ»[12].

المبحث الثاني: مراحل تطور نقد المتون

المطلب الأول: نقد المتون في عهد النبوة

في حياةِ النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم – لم يكنْ هناكَ ممارسةٌ لنقدِ المتونِ بالشَّكلِ الَّذي بدأَ بالتَّطورِ تدريجيًّا بعدَ وفَاتِهِ – صلى الله عليه وسلم –؛ فلقدْ كانَ – بأبي هوَ وأمِي – يعيشُ بينهُمْ يسمعُ أراءَهمْ، ويجيبُ علَى تساؤلاتِهمْ واستشكالاتِهمْ، ويفصِلُ بينهُمْ فيمَا كانُوا فيهِ يختلفُونَ، وكانَ قولُهُ – صلى الله عليه وسلم – القولَ الفصلَ، فلم يثبتْ أنَّ هناكَ مِنْ بَينِ الصَّحابةِ مَنْ ردَّ قولَهُ – صلى الله عليه وسلم – وإنَّما النَّقدُ الذي كانَ موجودًا في عهدِ النُّبوَّةِ هو مجردُ استِشكالٍ وسؤالٍ؛ مِنْ أجلِ طلبِ العِلمِ وبيانِ العلَّةِ.

بوَّبَ البخاريُّ في صَحيحِهِ فقالَ: (بابٌ مَنْ سَمِعَ شيئًا فراجعَ فيهِ حتى يعرفَهُ)[13]. ثمَّ أسنَدَ أَنَّ عَائِشَةَ – زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَانَتْ لاَ تَسْمَعُ شَيْئًا لاَ تَعْرِفُهُ إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – قَالَ: «مَنْ حُوسِبَ عُذِّبَ». قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ أَوَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: {فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا} [الانشقاق: 8]؟! قَالَتْ: فَقَالَ: «إِنَّمَا ذَلِكِ العَرْضُ، وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ يَهْلِكْ»[14].

قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ[15] (852هـ): وفي الحديثِ أنَّ النَّبيَّ – صلى الله عليه وسلم – لم يكنْ يتَضجَّرُ مِنَ المراجعةِ في العِلمِ، وفيهِ جوازُ المناظرةِ، ومقابلةُ السُّنةِ بالكتابِ، وفيهِ: أنَّ السؤالَ عَنْ مثلِ هذا لمْ يدخلْ فِيما نهيَ الصَّحابةُ عنهُ في قولِهِ تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ﴾ [المائدة: 101]، وفي حديثِ أنسٍ: كنَّا نهينا أنْ نسألَ رسولَ اللهِ – صلى الله عليه

---

[12]أخرجه أبو داود (336) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

[13]صحيح البخاري؛ كتاب العلم (1/ 32).

[14]أخرجه البخاري (103)، ومسلم [79- (2876)].

[15]فتح الباري (1/ 197) .

وسلم – عَنْ شيءٍ[16]. وقدْ وقعَ نحوُ ذلكَ لغيرِ عائشةَ؛ ففِي حديثِ حفصةَ أنَّها لمَّا سمعتْ: «لا يدخلُ النَّارَ أحدٌ ممَّنْ شهدَ بدرًا والحديبيةَ». قالتْ: أليسَ اللهُ يقولُ: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: 71]؟! فأجِيبتْ بقولِهِ: ﴿ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ الآيةَ [مريم: 72][17] . وسألَ الصَّحابةُ لَمَّا نزلتْ: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا﴾ [الأنعام: 82]: أيُّنا لم يظلمْ نفسَهُ؟! فأُجِيبُوا بأنَّ المرادَ بالظُّلمِ الشركُ[18].

وحملَ ابنُ حجرٍ – رحمهُ اللهُ – ذمَّ السؤالِ على مَنْ سألَ متعنتًا؛ فقالَ[19]: يُحملُ ما وردَ مِنْ ذَمِّ مَنْ سَألَ عَنِ المشكلاتِ على مَنْ سألَ تعنتًا؛ كما قالَ تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ﴾ [آل عمران: 7] . وفي حديثِ عائشةَ: «فإذَا رأيتمْ الَّذينَ يسألونَ عنْ ذلكَ فهُمُ الذينَ سمَّى اللهُ فاحذرُوهمْ»[20].

والأمثلةُ على الاستشكالِ في عهدِ النُّبوةِ كثيرةٌ؛ فمِنْ ذلكَ – أيضًا – حديثُ عائشةَ – رضي الله عنها – أنَّها قالتْ: قالَ رسولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم –: «يكونُ في آخرِ هذهِ الأمَّةِ خسفٌ ومَسخٌ وقَذفٌ»، قالتْ: قلتُ: يا رسولَ اللهِ أنهلِكُ وفِينَا الصَّالحونَ؟! قالَ: «نعمْ؛ إذا ظهرَ الخَبثُ»[21].

فقدِ استُشكِلَ عليهَا – رضي الله عنها –كيفَ يهلِكُ الناسُ وفيهمُ الصالحونَ؟! فأخبرهَا النَّبيُّ – صلى الله عليه وسلم – بأنَّ الخَبثَ إذا كثُرَ واستطالَ فإنَّ اللهَ يُهلِكُ الناسَ عامةً؛ وإنْ كانَ فيهمُ الصالحونَ؛ وذلكَ لسكوتِهِمْ ورضاهُمْ وعدمِ إنكارِهِمْ علَى هؤلاءِ.

ولَولا ورُودُ هذا الاستِشكالِ مِنْ أمِّ المؤمنينَ – رضي الله عنها – فلُرَبَّما بقيَ الحديثُ مشكِلًا عندَ البعضِ، ولحصَلَ الخلافُ في متنِهِ، ولكنْ معَ بيانِ النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم – فليسَ لأحدٍ قولٌ في هذا الحديثِ.

---

[16]أخرجه مسلم (12).

[17]أخرجه أحمد في المسند (26440، 27042)، وابن ماجه (4281) من حديث أم مبشر رضي الله عنها.

[18]أخرجه البخاري (32)، ومسلم [197- (124)] من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه.

[19]فتح الباري (1/ 197) .

[20]أخرجه البخاري (4547)، ومسلم (2665) بنحوه.

[21]أخرجه الترمذي (2185)، وقال: غريب من حديث عائشة لا نعرفه إلا من هذا الوجه وعبد الله بن عمر تكلم فيه يحيى بن سعيد من قبل حفظه. اهـ.

المطلب الثاني: نقد المتون في عهد الصحابة

استمرَ هذا الاستشكالُ والسُّؤالُ بقصدِ طلبِ العِلمِ، والفَهمِ بعدَ وفاةِ النَّبيّ – صلى الله عليه وسلم – وسيستمرُ إلى الأبدِ ما دامَ هذا الدينُ قائمًا، ومَا دامَ النَّاسُ يقرءُونَ ويسمعونَ ويبحثونَ في دينِ اللهِ – سبحانه وتعالى – ولنْ يخلوَ زمنٌ أو مكانٌ مِنَ استِشكالٍ وسؤالٍ؛ لأنَّ نصوصَ الشَّرعِ فِيها المُحكمُ والمُتشابهُ؛ فلا بُدَّ حِينهَا مِنْ وجودِ فِئةٍ متخصّصةٍ مِنْ أهلِ العِلمِ يفقِّهُونَ النَّاسَ في دينِهمْ ويجيبونَ على استِشكالاتِهمْ.

أمَّا في عهدِ الصَّحابةِ الكرامِ فكانَ أكثرُ النَّقدِ بقصدِ التَّثبُتِ مِنَ الرِّوايةِ؛ فالَّذي كانُوا يسمعونَ وينهلُونَ منهُ الحديثَ مباشرةً لمْ يعُدْ بينهمْ؛ فبقيَ أنَّ الخطأَ والوَهمَ قدْ يقعُ مِنَ الصَّحابةِ الكرامِ؛ فهُمْ بشرٌ ليسُوا معصُومينَ؛ فكانَ الرَّجلُ منهمْ يروِي الحديثَ الَّذي مَا سمعَهُ غيرُهُ، أو رُبَّما القليلُ مِنَ الصَّحابةِ، فيقفُ السَّامعُ للخَبرِ موقفَ المتثبّتِ حتَّى يتبيَّنُ لهُ صِحَّةُ هذا القولِ عَنِ النَّبيّ صلى الله عليه وسلم.

وقدْ ذكرَ الحافظُ الذَّهبيُّ[22] (748هـ): أنَّ أبَا بكرٍ الصِّديقَ – رضي الله عنه – كانَ أوَّلَ مَنِ احتَاطَ في قَبولِ الأخْبَارِ؛ فرَوَى ابنُ شِهابٍ عَنْ قَبِيصَةَ بنِ ذُؤيبٍ: أنَّ الجدَّةَ جاءتْ إلى أبي بكرٍ الصِّديقِ تلتمسُ أنْ تُورثَ، فقالَ: مَا أجدُ لكِ في كِتابِ اللهِ شيئًا، ومَا علِمتُ أنَّ رسُولَ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – ذكرَ لكِ شيئًا، ثمَّ سألَ النَّاسَ، فقامَ المُغيرةُ فقالَ: حضرتُ رسولَ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – يعطِيهَا السُّدسَ، فقالَ لَهُ: هلَ معكَ أحدٌ؟ فشَهدَ محمَّدُ بنُ مَسْلَمةَ بمثلِ ذلكَ، فأنفَذهُ لهَا أبُو بكرٍ – رضي الله عنه –[23]. وما فعَلَ – رضي الله عنه – ذلكَ إلَّا للتثبُّتِ في الرِّوايةِ، والاحتياطِ في الضَّبطِ، لا لتُهمةٍ أو سُوءِ ظَنٍّ.

كذلِكَ تثبَّتَ عمرُ بنُ الخطَّابِ – رضي الله عنه – مِنْ خَبرِ الاستئذانِ؛ كمَا في حديثِ أبي سَعيدٍ في استئذَانِ أبي مُوسَى الأشعَريّ – رضي الله عنهما – وقالَ: سبحانَ اللهِ إنَّمَا سَمِعْتُ شَيْئًا، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أتثبَّتَ[24].

وكانَتْ هناكَ طرقٌ للتثبُّتِ مِنَ الرِّوايةِ في زمَنِ الصَّحابةِ، فمِنها عَلى سبيلِ المثالِ:

---

[22] تذكرة الحفاظ للذهبي (1/ 9).

[23] أخرجه مالك في الموطأ (2/ 513- رواية يحيى بن يحيى)، وأحمد في المسند (17980)، وأبو داود (2894)، والترمذي (2100، 2101)، والنسائي في السنن الكبرى (6305، 6306، 6307، 6312)، وابن ماجه (2724).

[24] أخرجه البخاري (6245)، ومسلم (2153، 2154) واللفظ لمسلم.

1– طلَبُ الشَّاهدِ؛ كمَا في حديثِ أبي هريرةَ – رضي الله عنه – أنَّهُ قالَ: سمعتُ رسولَ اللهِ — صلى الله عليه وسلم — يقولُ: «مَنْ تَبِعَ جَنَازَةً فَلَهُ قِيرَاطٌ مِنَ الْأَجْرِ»، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: أَكْثَرَ عَلَيْنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، فَبَعَثَ إِلَى عَائِشَةَ، فَسَأَلَهَا، فَصَدَّقَتْ أَبَا هُرَيْرَةَ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: لَقَدْ فَرَّطْنَا فِي قَرَارِيطَ كَثِيرَةٍ[25]. قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ: قولُهُ: أكثرَ علينَا أبُو هريرةَ. قالَ ابنُ التِّينِ: لم يتَّهمْهُ ابنُ عمرَ، بلْ خَشيَ عليهِ السَّهوَ[26].

2– الاستِحلافُ؛ فعَنْ أَسْمَاءَ بْنِ الْحَكَمِ الْفَزَارِي قالَ : سمعتُ عليًّا يقولُ: إِنِّي كُنْتُ رَجُلًا إِذَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – حَدِيثًا نَفَعَنِي اللَّهُ مِنْهُ بِمَا شَاءَ أَنْ يَنْفَعَنِي بِهِ، وَإِذَا حَدَّثَنِي رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ اسْتَحْلَفْتُهُ، فَإِذَا حَلَفَ لِي صَدَّقْتُهُ، وَإِنَّهُ حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ، وَصَدَقَ أَبُو بَكْرٍ... الحَديثَ[27].

وبعدَ أنْ وقعَتِ الفتنَةُ بمقْتلِ عثمانٍ وعليٍّ – رضي الله عنهما – زادَ التَّثبُّتُ مِنَ الصَّحابةِ، ومَنْ جاءَ بعدهُمْ مِنَ التَّابعينَ، وزادَ اهتمامُهمْ بسندِ الحَديثِ، ومِنَ الأمثلةِ على ذلكَ مَا جَاءَ عَنْ بُشَيْرٍ العَدَوِيِّ لمَّا قدِمَ عَلى ابنِ عباسٍ – رضي الله عنه – وكانَ يحدِّثُ عَنْ رسولِ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – ولا ينظرُ إليهِ ابنُ عباسٍ – رضي الله عنه – فقالَ: يَا ابْنَ عَبَّاسٍ، مَا لِي لَا أَرَاكَ تَسْمَعُ لِحَدِيثِي!! أُحَدِّثُكَ عَنْ رَسُولِ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَلَا تَسْمَعُ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: إِنَّا كُنَّا مَرَّةً إِذَا سَمِعْنَا رَجُلًا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – ابْتَدَرَتْهُ أَبْصَارُنَا، وَأَصْغَيْنَا إِلَيْهِ بِآذَانِنَا، فَلَمَّا رَكِبَ النَّاسُ الصَّعْبَ وَالذَّلُولَ، لَمْ نَأْخُذْ مِنَ النَّاسِ إِلَّا مَا نَعْرِفُ[28].

ومِنْ صورِ النَّقدِ والاستِشكالِ الَّتي ظهرتْ في عَهدِ الصَّحابةِ — رضوانُ اللهِ عليهمْ أجمعينَ —: الاستشكالُ في معنَى الحديثِ ومقصودِهِ، أو مخالفتِهِ لصريحِ القرآنِ، أو لمقصودِ الشَّرعِ؛ ومثالُ ذلكَ: حديثُ قَليبِ بدرٍ: عَنِ ابْنِ عُمَرَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا – قَالَ: وَقَفَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – عَلَى قَلِيبِ بَدْرٍ فَقَالَ: «هَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا»؟ ثُمَّ قَالَ: «إِنَّهُمُ الآنَ يَسْمَعُونَ مَا أَقُولُ»، فَذُكِرَ لِعَائِشَةَ، فَقَالَتْ: إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: «إِنَّهُمُ الآنَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّ الَّذِي كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ هُوَ الحَقُّ»، ثُمَّ قَرَأَتْ: {إِنَّكَ لاَ تُسْمِعُ المَوْتَى} [النمل: 80] حَتَّى قَرَأَتِ الآيَةَ[29].

---

[25]أخرجه البخاري (1323)، ومسلم (945) واللفظ لمسلم .

[26]فتح الباري لابن حجر (3/ 195).

[27]أخرجه أحمد في المسند (2، 56)، وأبو داود (1521)، والترمذي (406، 3006)، والنسائي في السنن الكبرى (10175، 10178).

[28]أخرجه مسلم في مقدمة الصحيح (1/ 13).

[29]أخرجه البخاري (3980)، ومسلم (932) واللفظ للبخاري.

المطلب الثالث : نقد المتون في عهد التابعين ومن بعدهم

لَمْ يختلفِ الوَضعُ كثيرًا في عهدِ التَّابعينَ عمَّا كانَ عليهِ الصَّحابةُ الكرامُ – رضوانُ اللهِ عليهمْ أجمعينَ – في منهجِهمْ وطريقتِهمْ في نَقدِ المتونِ وتمحِيصِها والتَّثبُّتِ منها، إلَّا أنَّ الحاجةَ للتثبُّتِ ومعرفةِ سندِ الحديثِ وعقيدةِ المحدِّثِ بَرزتْ في هذهِ العُصورِ ومَا بعدَها أكثرُ مِنْ ذِي قبلُ؛ وذلكَ لأسبابٍ كثيرةٍ، ولعلَّ مِنْ أهمِهَا الفِتنةَ الَّتي وقعتْ بينَ المسلمينَ، ودخولَ كثيرٍ مِنَ الشُّعوبِ في الإسلامِ؛ فكثُرَ النَّقلُ والخطأُ بقصدٍ وبدونِ قَصدٍ. فعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ (110هـ) قَالَ: كَانُوا لا يَسْأَلُونَ عَنِ الإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ ، قَالُوا : سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظُرُ إِلَى أَهْلِ السُّنَّةِ فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَإِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ[30].

لقدْ اشتدَّتِ الحاجةُ لنقدِ متونِ السُّنةِ في عصرِ التَّابعينَ، وتحديدًا بعدَ الفِتنةِ الَّتي حدثتْ بينَ عَلي بنِ أبي طالبٍ – رضي الله عنه – ومُعاويةَ بنِ أبي سُفيانَ – رضي الله عنه –؛ فحِينهَا تفرَّقَ المسلمونَ في ذلكَ العَصرِ إلى أربعةِ فِرَقٍ: فريقٌ يناصِرُ سيدَنا عليًّا – رضي الله عنه – مِنْ أهلِ الحِجازِ والعِراقِ، وفريقٌ يناصرُ سيدَنا مُعاويةَ – رضي الله عنه – مِنْ أهلِ الشَّامِ، وفريقٌ ثالثٌ خرجَ على هؤلاءِ وأولئكَ، وفريقٌ رابعٌ مِنَ المنافقينَ ممَّنْ أظهرُوا الإسلامَ خِداعًا مِنْ أهلِ الكتابِ ومِنَ الشُّعوبيِّينَ، فبدأَ بعضُ أنصارِ كُلِّ فريقٍ في اختلاقِ أحاديثَ ينسبُونَهَا كذبًا إلى رسُولِ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – يؤيِّدونَ بها فَريقَهمْ[31].

يقولُ الإمامُ الأوْزَاعِيُّ (158هـ): كنَّا نسمَعُ الحديثَ فنَعرِضهُ على أصحَابِنَا كمَا نعرضُ الدِّرهمَ الزَّائفَ عَلى الصَّيارِفةِ؛ فمَا عَرفُوا مِنهُ أخذْنَا، ومَا أنكرُوا مِنهُ تَركنَا[32]. ويقولُ مالكُ بنُ أنسٍ (179هـ): إنَّ هذا العلمَ دِينٌ؛ فانظرُوا عمَّنْ تأخذونَ دينَكمْ[33].

ومِنْ أبرزِ الأمثلةِ على تثبّتِ التَّابعينَ في حديثِ رسولِ الله – صلى الله عليه وسلم –: استِحلافُ – التَّابعيِّ الكَبيرِ – عُبَيدَةَ السَّلمَانيّ لعليِّ بنِ أبي طالِبٍ – رضي الله عنه وأرضاهُ – في روايتِهِ لحديثٍ، هلْ سمعَهُ مِنَ النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم – ؟![34].

---

[30]أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (1/ 15) .

[31]ومما لا بد من التنبيه عليه هنا: هو أن البحث الدقيق أثبت أن الصحابة – رضي الله عنهم – قد عصمهم الله من الكذب على رسول الله. انظر: الرد على الإخنائي لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص: 287)، والجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لشيخ الإسلام ابن تيمية (6/ 454).

[32]أسنده أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم (41).

[33]أسنده الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية (ص: 159).

[34]أخرجه مسلم [156- (1066)]، والنسائي في السنن الكبرى (8518، 8520).

وبَقيَ الحالُ علَى ما هوَ عليهِ حتَّى القرنِ الثالثِ الهجريّ – العصرِ الذَّهبيّ للسُّنةِ النبويَّةِ – وهوَ عصرُ التَّدوينِ والتَّصنيفِ؛ حيثُ اهتمَّ المحدثونَ بتدوِينِ السُّنةِ النبويَّةِ أكثرَ مِنْ ذِي قبلُ، وكذلكَ دراستِهَا، ونقدِ متونِها، وتمييزِ صحيحِها مِنْ سقِيمِها، ففِي هذهِ المرحلةِ وما جَاءَ بعدَها ظهرتْ بعضُ المصنفاتِ الَّتي بدأتْ تتناولَ جانبَ نقدِ المتونِ ودراستِهِ بشكلٍ أوسَعَ، وباستقلاليَّةٍ في بعضِ الأحيانِ، وبدأَ التَّأصيلُ لهذا العلمِ، ووضعُ الأسسِ والقواعدِ والمقاييسِ؛ لضبطِ عمليَّةِ النَّقدِ، والَّتي بَدأتْ تخرجُ عَنِ السَّيطرةِ؛ بسببِ انتشارِ الإسلامِ وتغلغلِهِ في بعضِ الشُّعوبِ والمجتمعاتِ؛ الَّتي ليسَ لديهَا مَا لدَى مَنْ سَبقهُمْ مِنَ الضَّوابطِ والقواعدِ الَّتي تَحولُ بينهُمْ وبينَ العبثِ بالوَحْي.

وكذلِكَ ظهورُ دراساتٍ لبعضِ المستشرقِينَ في بداياتِ القرنِ الرابعَ عشرَ، وبثُّها للشُّبهاتِ بينَ المسلمينَ؛ ممَّا أحدثَ أثرًا بالغًا في ظهورِ نماذجَ مِنْ أبناءِ المسلمينَ انخدَعوا بهِمْ، وعاونُوهُم في بثِّ سُمومِهمْ، وفي التَّشكيكِ بكثيرٍ مِنَ الأحاديثِ التي كانتْ مسلَّمةً عندَ المتأخرِينَ؛ ففي هذه المرحلةِ توسَّعَ النَّقدُ حتَّى صارَ الحديثُ يحاكَمُ بالعقلِ المفْردِ[35] وبالهوَى[36].

يقولُ ابنُ القَيّمِ (751هـ): والَّذي ندينُ اللهَ – تباركَ وتعالى — بهِ، ولا يسعُنَا غيرُه؛ أنَّ الحديثَ إذا صَحَّ عَنْ رسولِ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – ولم يصحَّ عنهُ حديثٌ ينسخُهُ، أنَّ الفرضَ علينَا وعلَى الأمَّةِ الأخذُ بحديثِهِ، وتركُ ما خالفَهُ، ولا نتركُهُ لخلافِ أحدٍ مِنَ النَّاسِ كائنًا مَنْ كانَ؛ لا رَاوِيهِ ولا غَيرِهِ؛ إذْ مِنَ المُمْكنِ أنْ ينْسَى الرَّاوي الحديثَ ولا يحْضُرُه وقتَ الفُتْيَا، أو لا يتفطَّنُ لدَلالَتِهِ علَى تلكَ المسألةِ، أو يتَأوَّلُ فيه تأويلًا مرجوحًا، أو يكونُ في ظنِّهِ ما يعارِضهُ ولا يكونُ معارضًا في نفسِ الأمرِ، أو يقلِّدُ غيرَهُ في فتواهُ بخلافِه؛ لاعتقادِهِ أنَّهُ أعلمُ منهُ، وأنَّهُ إنَّما خالفَهُ لِمَا هوَ أقوى منهُ، ولَو قُدِّرَ انتفاءُ ذلكَ كلِهِ – ولا سبيلَ إلى العلمِ بانتفائهِ ولا ظنِّهِ – لم يكنْ الرَّاوي معصومًا، ولم تُوجبْ مخالفَتُه لِمَا رَواهُ سقوطَ عدالَتِهِ حتَّى تغلبَ سيئاتُهُ حسناتِهِ، وبخلافِ هذا الحديثِ الواحدِ لا يحصلُ لهُ ذلكَ[37].

والحديث المشار إليه: عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ الْجُهَنِيُّ، أَنَّهُ كَانَ فِي الْجَيْشِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ عَلِيٍّ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ – الَّذِينَ سَارُوا إِلَى الْخَوَارِجِ، فَقَالَ عَلِيٌّ – رَضِيَ اللهُ عَنْهُ –: أَيُّهَا النَّاسُ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – يَقُولُ: «يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ، لَيْسَ قِرَاءَتُكُمْ إِلَى قِرَاءَتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صَلَاتُكُمْ إِلَى صَلَاتِهِمْ بِشَيْءٍ، وَلَا صِيَامُكُمْ إِلَى صِيَامِهِمْ بِشَيْءٍ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ يَحْسِبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ، لَا تُجَاوِزُ صَلَاتُهُمْ تَرَاقِيَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ» وهذا لفظ مسلم.

[35]الدين الإسلامي يجل العقل، وهو معتبر في عملية النقد الحديثية، وإنما نقصد بالعقل المفرد: هو أن ينفرد شخصٌ، أو بعضُ الأشخاص برد حديث؛ لمجرد مخالفته لعقولهم، دون اعتبار لبقية العقول التي تتقبلها دونَ حرجٍ؛ يقول شيخ الإسلام ابن تيمية في درء تعارض العقل والنقل (5/ 286): الشرع لا يمكن أن يخالفه العقل الدال على صحته، بل هما متلازمان في الصحة.

[36]لمزيد من التفصيل ينظر: اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم للدكتور محمد لقمان السلفي (ص: 438).

[37]إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم (1/ 43).

الفصل الثاني

مبررات نقد المتون وحدوده

المبحث الأول : مبررات نقد المتون

المطلب الأول : مبررات النقد بين الهدم والبناء

المطلب الثاني : مبررات مشروعة

المطلب الثالث : مبررات ممنوعة

المبحث الثاني : حدود نقد المتون

المطلب الأول : حدود الاستشكال

المطلب الثاني : حدود البحث والدراسة

المطلب الثالث : حدود القبول والرد

المبحث الأول: مبررات نقد المتون

المطلب الأول : مبررات النقد بين الهدم والبناء

بعدَ النَّظرِ في مراحلِ تطوُّرِ نقدِ المتونِ فإنَّنا نخلُصُ بنتيجةٍ؛ وهيَ أنَّ المبرِّراتِ تنوعتْ واختلفتْ في زمانٍ عَنْ غيرِهِ؛ ففِي عصرِ النُّبوَّةِ – مثلًا – كانَ المبرِّرُ الرئيسُ هوَ طلبُ العلمِ والفهمِ، وفي حالاتٍ قليلةٍ كان لغرضِ التثبُّتِ، وأمَّا بعدَ وفاتِهِ – صلى الله عليه وسلم – فقدْ كانَ مبرِّرُ النَّقدِ الأوَّلُ هوَ التثبُّتُ مِنَ الحديثِ وطلبِ العلمِ والفَهمِ أكثرُ ممَّا كانَ في عهدِ النُّبوَّةِ؛ وذلكَ نظرًا لأنَّ الحاجةَ لذلكَ كانتْ أشدَّ مِنْ ذِي قبلُ، ومعَ ذلكَ ظهرتْ – أيضًا – بعضُ المبرراتِ في هذا العصرِ لا تكادُ تكونُ موجودةً في عصرِ النُّبوةِ إلا بعضُ الأمثلةِ اليَسيرة؛ وذلكَ مثلَ تعارضِ الحديثِ معَ القرآنِ، وتعارضِ الحديثِ معَ الحديثِ.

وأمَّا النَّقدُ لمجرَّدِ الهوَى، أو تَحكيمِ العقلِ على النَّصِّ، أو غيرِ ذلكَ مِنْ تلكَ المبرِّراتِ غيرِ المشروعةِ؛ فكُلُّ ذلكَ ظهرَ تدريجيًّا بعدَ عصرِ الصَّحابةِ؛ حتَّى تطوَّرَ واتَّسعَ شيئًا فشيئًا؛ فأصبحَ الحديثُ يُردُّ لمجرَّدِ مخالفَتِهِ للهَوى أو للعَقلِ، ويخضعُ الحديثُ للنَّقدِ والدِّراسةِ لأوهَنِ الأسبابِ.

ونظرًا لعدمِ الحاجةِ للنَّقدِ في العصورِ الأُولى فإنَّنا لا نجدُ مؤلفًا واحدًا مُستقلًا في نقدِ المتونِ، ولعلَّ أوَّلَ مَنْ صنَّفَ في نقدِ المتونِ بشَكلٍ مُستقلٍ هوَ ابنُ القَيِّمِ في كِتابِهِ: «المَنارِ المُنيفِ في الصَّحيحِ والضَّعيفِ»، ولا يَعني هذا أنَّ المحدِّثينَ لم يتناوَلُوا هذا العلمَ فِيمَا سبقَ، وإنَّما كانَ ذلكَ داخلًا ضِمنَ حدِيثِهم علَى علَلِ الحَديثِ إجمالًا.

لقدْ مرَّتِ الأمَّةُ الإسلاميَّةُ بمراحلَ وظروفٍ ومؤثراتٍ عَديدةٍ؛ كانَ لهَا الأثرُ البالغُ في ظهورِ مجموعةٍ مِنَ الأحاديثِ تحتاجُ إلى دِراسةٍ وبحثٍ ونقدٍ؛ لبيانِ صَحيحَهَا مِنْ سَقِيمَها؛ ومِنْ أبرَزِ تِلكَ المؤثراتِ:

1- الفِتنةُ الَّتي كانتْ بينَ الصَّحابةِ رضوانُ اللهِ عليهم أجمعين.

2- ظهورُ بعضِ الفِرقِ، ومِنْ أشهرِهَا: الشِّيعةُ والخَوارجُ والمرجِئةُ والمعتزِلةُ والقَدريَّةُ... وغيرهَا.

3- توسُّعُ نفوذِ الدَّولةِ الإسلاميَّةِ، ودُخُولُ النَّاسِ في دينِ اللهِ معَ جهلِهِمْ بضوابطِ أخذِ العلمِ وتعلِيمِهِ.

4- الكذبُ على رسولِ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – بشتَّى مقاصدِهِ وأشكالِهِ.

ولقدْ وجدَ سلفُنَا الصَّالحُ المبرِّراتِ المشروعةِ للوقوفِ على بعضِ الأحاديثِ تصحيحًا وتضعيفًا، إلا أنَّ تلكَ المبرِّراتِ بدأتْ تتوسَّعُ شَيئًا فشَيئًا؛ حتَّى خضَعَ الحديثُ الصَّحيحُ للبحثِ والتَّنقيبِ والدِّراسةِ لأوهَنِ الأسبابِ، وليسَ هذا فحَسبْ، بلْ أصبحَ الحديثُ الصحيحُ الثابتُ سَندًا ومتنًا لا يصمدُ طويلًا لمجرَّدِ مخالفةٍ واهيةٍ للعقلِ أو الهوَى.

فأينَ نحنُ مِنْ كَلامِ الصِّديقِ – رضي الله عنه – حينمَا جاءَهُ مَنْ يُخبرهُ بقِصَّةِ الإسراءِ والمعراجِ مستنْكِرًا حصولَ هذا؛ بحجَّةِ مخالفةِ العقولِ، فقالهَا الصِّدِّيقُ مدويَّةً: إنْ كانَ قدْ قالَ فقَدْ صدَقَ[38].

واليَومَ يثبُتُ الحديثُ بما لا يدعُ مجالًا للشَّكِّ لكنَّ بعضَ النَّاسِ لا يقتنعُ ولا يسلِّمُ، بلْ يفكِّرُ ويتأمَّلُ ويبحثُ عَنْ أيِّ ثغرةٍ يضعِّفُ بها الحديثَ، أوْ يشكِّكُ في صِحتهِ بحجَّةِ النَّقدِ المشروعِ، وهوَ في الحقيقةِ يهدِمُ المشروعَ.

لقدْ تصدَّى علماؤنَا لهذهِ الظَّاهرةِ الدَّخيلةِ، ووضعُوا أسسًا وضوابطَ للنَّقدِ؛ فمِنهَا ما هُوَ مَشروعٌ، ومِنهَا مَا هوَ ممنوعٌ، كذلكَ تكلَّمُوا في أهليَّةِ النَّاقدِ، فلا بُدَّ معَ وجودِ المبرِّرِ المشروعِ مِنْ وجُودِ النَّاقدِ المؤهَّلِ.

المطلب الثاني : مبررات مشروعة

دينُ اللهِ بيِّنٌ لا غُموضَ فيهِ، ولا يوجدُ سؤالٌ في دينِنا يملِكُ المسلمونَ الإجابةَ عليهِ ثمَّ يُخفونَهُ عنِ النَّاسِ؛ إلَّا مَا خفِيتْ علَّتُهُ، ومَا استَأثَرَ اللهُ بعلمِهِ ممَّا هوَ مِنْ عِلمِ الغَيبِ مثلًا، ومَا عدَا ذلكَ فالمسلمونَ لا يخشونَ مواجهةَ أيِّ سؤالٍ يَعترضُهمْ، بلْ نحنُ مأمورونَ بتبليغِ العِلمِ وعدمِ كِتمانِهِ؛ قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا

[38]أخرجه الطبري في تفسيره (17/ 482)، وعزاه ابن كثير في تفسيره (5/ 12- 15) إلى ابن أبي حاتم، وقال: هذا سياق فيه غرائب عجيبة.

بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ﴾ [البقرة: 159]، وقال تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ ﴾ [آل عمران: 187]. وعَنْ أبي هُريرةَ – رضي الله عنه – قالَ: قالَ رسولُ اللهِ: «مَنْ سُئِلَ عَنْ عِلْمٍ فَكَتَمَهُ، أُلْجِمَ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ يَوْمَ الْقِيَامَة»[39].

وليسَ منعُ كثيرٍ مِنَ العلماءِ الخَوضَ في نَقدِ متونِ السُّنةِ هوَ مِنْ بابِ أنَّ النَّظَرَ ممنوعٌ أوْ أنَّ البَحثَ مُوصَدٌ، إنَّما هُمْ يمنعونَ ويحجُرونَ عَلى كلِّ مُتسوِّرٍ لا عِلمَ لهُ، وإلَّا فقدْ صرَّح كثيرٌ منهمْ بوجوبِ النَّظرِ في الأحاديثِ ونقدِهَا، واطِّراحِ المنكرِ مِنهَا؛ فقدْ بوَّبَ الخَطيبُ البَغدادِيُّ (463هـ) في كتابِهِ الكِفَايةِ فقالَ: (بابٌ في وُجوبِ اطِّرَاحِ المنكَرِ والمستَحيلِ مِنَ الأحَاديثِ)[40] . وقالَ العَلائيُّ (761هـ): ردُّ الحدِيثِ بالوهْمِ أوْلَى مِنْ تأويلِهِ بالمستنْكرِ مِنَ الوُجوهِ، واللهُ أعلمُ[41]. وقالَ المُعلِّمِيُّ (1386هـ): إذا استَنكَرَ الأئمةُ المحقِّقونَ المتنَ، وكانَ ظاهرُ السندِ الصِّحةِ؛ فإنَّهمْ يتَطلَّبونَ لهُ عِلَّةً، فإذَا لم يجدُوا علَّةً قادحةً مطلقًا – حيثُ وقعتْ – أعلُّوهُ بعلَّةٍ ليستْ قادحةً مطلقًا، ولكنَّهمْ يرونَها كافيةً للقَدحِ في ذلكَ المنكرِ[42].

كُلُّ هذا يدلُّ على أنَّ أهلَ العلمِ لا يتحرجونَ مِنْ ردِّ الحديثِ وتضعيفِهِ عندَ وجودِ الدَّاعِي والمبرِّرِ المشروعِ؛ لذلكَ اهتمَّ العُلماءُ قديمًا وحديثًا بدِراسةِ، وحصرِ المبرِّراتِ الَّتي تستدعِي النَّظرَ في متنِ الحديثِ الشريفِ؛ مِنْ حيْثُ القبولِ والرَّدِّ، وكُلُّ ذلكَ وفقًا للقَواعدِ والضوابطِ المتبعةِ، فليستْ المسألةُ اتِّباعَ هَوًى، أوِ اجتهادًا ممَّنْ لا يُحسنُ الاجتهادَ.

ومِنْ أهمِّ تلكَ المبرِّراتِ مَا ذكرهَا الإمامُ ابنُ القَيِّمِ[43] لما سُئلَ: هلْ يمكنُ معرفةُ الحديثِ الموضوعِ بضابطٍ؛ مِنْ غيرِ أنْ يُنظرَ في سندِهِ؟ فأجابَ: نحنُ ننبِّهُ علَى أمورٍ كليَّةٍ يُعرفُ بها كونُ الحديثِ موضوعًا؛ فمِنهَا:

1- اشتمالهُ عَلى مثلِ هذه المجازفاتِ الَّتي لا يقولُ مثلَها رسولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم–.
2- تكذيبُ الحسِّ لهُ.
3- سماجَةُ الحديثِ، وكونُهُ ممَّا يُسخرُ منهُ.

---

[39]أخرجه أحمد في المسند (7571، 7943، 8049، 8533، 8638، 10420، 10487، 10597)، وأبو داود (3658)، والترمذي (2649)، وابن ماجه (266)، واللفظ لأحمد.

[40]الكفاية في علم الرواية (ص: 429).

[41]التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة للعلائي (ص: 74).

[42]مقدمة تحقيق الشيخ المعلمي لكتاب الفوائد المجموعة للشوكاني (ص: 8- 9).

[43]المنار المنيف (ص: 50- 102) .

4- مناقضةُ الحديثِ لما جاءتْ بهِ السُّنةُ الصريحَةُ مناقضةً بيّنةً، فكُلُّ حديثٍ يشتملُ علَى فسادٍ، أو ظلمٍ، أو عَبثٍ، أو مدحِ باطلٍ، أو ذمِّ حقٍّ، أو نحوِ ذلكَ؛ فرسولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – منهُ بَريءٌ.

5- أنْ يُدَّعَى على النبيِّ – صلى الله عليه وسلم – أنَّهُ فعلَ أمرًا ظاهرًا بمحضرٍ مِنَ الصَّحابةِ كلِّهِمْ، وأنَّهُمْ اتفقُوا على كِتمانِهِ، ولم ينقِلُوهُ.

6- أنْ يكونَ الحديثُ باطلًا في نفسِهِ.

7- أنْ يكونَ كلامُهُ لا يشبِهُ كلامَ الأنبياءِ؛ فضلًا عنْ كلامِ رسولِ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – الذي هُو وحْيٌ يُوحَى.

8- أنْ يكونَ في الحديثِ تاريخُ كذا وكذا؛ مثلُ قولِهِ: إذا كانَ سنةُ كذا وقعَ كَيْتَ وكَيْتَ. وإذَا كانَ شهرُ كذَا وكذَا وقعَ كيتَ وكيتَ.

9- أنْ يكونَ الحديثُ بوصفِ الأطبَّاءِ والطُّرقِيَّةِ أشْبهَ وأليقَ.

10- أنْ يكونَ الحديثُ ممَّا تقومُ الشَّواهدُ الصَّحيحةُ على بطلانِهِ.

11- مخالفةُ الحديثِ صريحَ القرآنِ.

12- ركاكةُ ألفاظِ الحديثِ وسماجَتُهَا ، بحيثُ يَمُجُّها السَّمعُ، ويدفَعُها الطَّبعُ، ويَسْمُجُ معنَاها للفَطِنِ.

13- ما يقترنُ بالحديثِ مِنَ القَرائنِ الَّتي يعلمُ بها أنَّه باطلٌ.

وقدِ انتقيتُ مِنْ كلامِ ابنِ القَّيمِ المبرِّراتِ العامَّةِ الَّتي تستدْعِي النَّظرَ دونَ تَفصيلٍ؛ وإلَّا فقدْ ذكرَ – رحمه اللهُ – أمثلةً وشواهدَ لكلِّ حالةٍ، كذلكَ ذكرَ بعضَ الأحاديثِ المعيَّنةِ في موضوعٍ أو حدَثٍ مَا.

وفي نِهايةِ هذا المطلبِ يجدرُ بِنَا التَّنبيهُ على التَّالي:

1- أنَّ هذهِ مبرِّراتٌ عامَّةٌ، وقدْ تتدَاخلُ في بعضِ الأحيَانِ، ولولا ضِيقُ المقامِ لتوقَّفنَا عندَ كلِّ مبرِّرٍ بشيءٍ مِنَ البيانِ والتَّفصيلِ وضربِ المثالِ.

2- وجودُ المبرِّرِ لا يستلزمُ منهُ سقوطَ الحديثِ؛ فقدْ يُحملُ على محاملَ كثيرةٍ، ويُتَأوَّلُ لهُ بتأويلاتٍ مقبولةٍ لا تكلُّفَ فِيهَا.

3- أنَّ هذهِ الكلِّياتِ ليستْ قاطعةً ولا صادقةً على كلِّ أفرادِها، فثمَّةُ اختلافٍ حولَ بعضِها، وهناك استثناءاتٌ في بعضِها الآخرِ، وهناك أحاديثُ يُجمعُ العلماءُ على عدمِ دخولِها تحتَ هذه الكليَّةِ أو تلكَ، كمَا في أحاديثِ المعجزاتِ والكراماتِ الَّتي توافرَتْ فِيها صفاتُ القَبولِ مثلاً، فإنَّها قدْ تبدُو مخالفةً للعقلِ والواقعِ، ومعَ ذلكَ يُصحِّحُ المحدثونَ أسانيدَها ويصدِّقونَ بمتونِها، وكمَا في أحاديثِ فضائلِ الأعمالِ والتَّرغيبِ

والتَّرهيبِ الَّتي يتساهلُ بعضُ المحدثينَ في رِواياتِها والاعتمادِ عليهَا، وقدْ تبدُو في بَعضِها مبالغاتٌ، أو مجازفاتٌ، وهي علامةٌ مِنْ علاماتِ الوَضعِ عندَ ابنِ القَّيمِ، وهكذا[44].

المطلب الثالث: مبررات ممنوعة

بدايةً ينبغِي أنْ يُعلمَ أنَّ الخوضَ في نقدِ المتونِ خَطيرٌ، وقدْ تظافَرتْ أقوالُ أئمةِ الحديثِ وغيرِهِمْ علَى التَّحذيرِ مِنَ الخَوضِ في مِثلِ هذَا بدونِ أهليَّةٍ، ومَنْ كانَ هذا حالُهُ فإنَّهُ يُخشَى عَليهِ، قالَ الإمامُ أحمدُ (241هـ): مَنْ رَدَّ حَديثَ النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم – فهوَ علَى شفَا هَلكةٍ[45].

وأهلُ العلمِ عمومًا وأئمةُ النَّقدِ والحَديثِ خصوصًا يعظِّمونَ الصِّحاحَ مِنْ حديثِ النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم – وينفِرُونَ ممَّنْ يُهوِّنُ مِنْ شأنِ صِحتِها وثُبوتِها؛ يقولُ الحافظُ ابنُ حجرٍ: منذُ طَلبتُ الحديثَ ووقفتُ علَى كلامِ الخَطَّابيِّ وقَعتْ عِندِي مِنهُ نُفرةً؛ لإقدامِهِ على تَخطِئةِ الرِّواياتِ الثَّابتةِ خُصوصًا مَا في الصَّحيحينِ[46].

ومِنْ خِلالِ النَّظرِ في بعضِ المبرِّراتِ الممنوعةِ يمكنُنَا إجمالَ أهمِّ تلكَ المبرِّرات في **دعْوَى مُعارضةِ العقلِ أوِ الرَّأيِ أوِ القِياسِ**، وأضفْنا الرأي والقياس إلى العقل؛ «لأنَّهُما ثمرةٌ مِنْ ثمراتِ العَقلِ»[47] .

وفي تقديرِ الباحثِ أنَّ هذَا هوَ المبرِّرُ الأهمُّ والأخطرُ؛ فقدْ صارَ تحكيمُ العقلِ ذريعةً لردِّ حديثِ رسولِ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – وهذَا ممَّا عمَّتْ بهِ البَلوَى في زمانِنا هذا، ولا حولَ ولا قوَّةَ إلَّا باللهِ؛ فقدْ أُخضِعتْ عددٌ مِنَ الأحاديثِ الصحيحةِ لموازينِ العقولِ القَاصرةِ، وحُكِمَ عليها بالنكارةِ لأدنى مخالفةٍ للعقلِ أوِ الرَّأي أوْ حتَّى الذَّوقِ العامِ، فمتَّى كانَ العقلُ والرأيُ ميزانًا للقبولِ أو الردِّ ؟!.

قالَ ابنُ عبدِ البَرِّ (463هـ): قدْ تضيقُ صدورُ العلماءِ عندَ مثلِ هذَا، وهوَ عندَهم عظيمٌ؛ ردُّ السنَّةِ بالرَّأي[48]. وقالَ الإمامُ أحمدُ: إذَا كانَ الخبرُ عَنْ رسولِ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – صحيحًا، ونقلَهُ الثِّقاتُ فهوَ سُنَّةٌ، ويجبُ العملُ بهِ علَى مَنْ عَقَلهُ وبلغَهُ، ولا يُلتفَتُ إلى غَيرِهِ مِنْ رأيٍ ولا قِياسٍ[49].

---

[44]رد الحديث من جهة المتن للدكتور معتز الخطيب (ص: 214- 215).

[45]شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (3/ 477- 478) رقم (733).

[46]فتح الباري (8/ 40) .

[47]التعارض في الحديث للدكتور لطفي الزغير (ص: 263).

[48]التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر (4/ 86).

[49]العدة في أصول الفقه للقاضي أبي يعلى الفراء (3/ 859).

ويقول الشَّيخُ الألْبَانيُّ (1420هـ): ومِنَ المؤسفِ أنَّهُ قدِ انتَشرَ في العَصرِ الحَاضرِ انتشارًا مخيفًا ردُّ الأحادِيثِ الصحيحَةِ لأدنَى شُبهةٍ ترِدُ مِنْ بعضِ الناسِ، حتى لَيكادُ يقومُ في النَّفسِ أنَّهُمْ يعاملونَ أحاديثَه – عليهِ السلامُ – معاملةَ أحاديثِ غيرِهِ مِنَ البشرِ الَّذينَ ليسُوا معصومينَ، فهُمْ يأخذونَ مِنهَا ما شاءُوا، ويدعونَ ما شاءُوا، ومِنْ أولئكَ طائفةٌ ينتمونَ إلى العِلم، وبعضُهمْ يتولَّى مناصبَ شرعيَّةً كبيرةً! فإنَّا للهِ وإنَّا إليهِ راجعونَ[50].

إنَّ تَحكيمَ العقلِ في مُقابلِ النَّصِّ لهُ نِطاقاتٌ ضيقةٌ جدًّا يصعبُ تحقِيقُها؛ لأنَّكَ لنْ تجدَ حديثًا صحيحًا أجمعَ النَّاسُ على مخالفتهِ للعقولِ السَّليمةِ، كمَا أنَّ العقلَ المعتبرَ في مصادمَةِ النقلِ لا يجوزُ أنْ يُقصرَ علَى عقليَّةٍ مفردةٍ مهمَا بلغتْ مِنَ العِلمِ أو المكانَةِ، ولا في طَائفةٍ أو فِرقةٍ مَا؛ لأنَّنا بذلكَ نُلغِي بقيَّةَ العقولِ الَّتي لا تجدُ حرجًا مِنْ قَبولِ هذهِ الرِّوايةِ أو تلكَ. «إنَّ تعارضَ الحديثِ معَ العقلِ لا ضابطَ لهُ؛ والسَّببُ في ذلكَ هوَ اختلافُ العقولِ وتباينُهَا مِنْ شخصٍ لآخرَ، ولهذَا فإنَّ سؤالًا كبيرًا يُطرحُ هَا هُنا وهوَ: مَا هيَ مواصفاتُ العقلِ الَّذي سيُعتمدُ عليهِ للحكمِ بمعارضتهِ أو مناقضتهِ للنصوصِ؟ سِيَّما وأنَّ مَا قدْ يَستشكلُهُ شخصٌ لا يكونُ كذلكَ عندَ آخرَ، ومَا يستغربُهُ عقلٌ يكونُ عاديًّا ومقبولًا عندَ عقلٍ آخرَ ... وهكذا، ثمَّ إنَّنا إذا أردْنا أنْ نَحْكُمَ بتعارضِ العقلِ معَ الحديثِ فإنَّنا نطلبُ عقلًا خاليًا مِنَ المؤثراتِ، سليمًا مِنَ الآفاتِ، غيرَ متشيعٍ لشَيءٍ مِنَ الآراءِ والاعتقاداتِ، وأنَّى نَجدُ هذا العقلَ ؟!»[51].

المبحث الثاني: حدود نقد المتون

المطلب الأول: حدود الاستشكال

لقدْ بعثَ اللهُ – سبحانهُ وتعالى – محمدَ بنَ عبدِ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – نبيًّا ورسولًا ليُعلِّمَ الناسَ الكتابَ والحكمةَ؛ قالَ تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سورة الجمعة: 2]. ومِنْ واجباتِهِ – صلى الله عليه وسلم – تُجَاهَ أمَّتِهِ أنْ يبيِّنَ لهمْ مَا أشكلَ عَليهمْ؛ قالَ تعالى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: 44]. ولذلكَ كانَ الصَّحابةُ – رضوانُ اللهِ عليهِمْ أجمعينَ – يرجعونَ إليهِ – صلى الله عليه وسلم – في كلِّ مَا يُشكِلُ عليهمْ مِنْ أمورِ دِينهِمْ، بلْ حتَّى في الأخبارِ والأحكامِ الَّتي كانُوا يسمعونَهَا مِنَ النَّبيِّ – صلى الله عليه وسلم – مباشرةً لمْ يكنْ ينتابُهُمْ

[50] سلسلة الأحاديث الصحيحة (1/ 296- 297).

[51] التعارض في الحديث للدكتور لطفي الزغير (263- 266).

حرجٌ في السؤالِ عَنِ المقصودِ والحِكمةِ وغيرِ ذلكَ، وكانَ – صلى الله عليه وسلم – يجيبُهمْ ويحاورُهُمْ دونَ أيّ تضجُّرٍ أو ملَلٍ.

دلَّ ذلكَ على أنَّ الاستشكالَ المبنيَّ على الرَّغبةِ في طلبِ العلمِ والفهمِ وبيانِ الدَّلالةِ والحِكمةِ مِنَ التَّشريعِ لا ضيرَ فيهِ، ولا يلامُ صاحبُهُ؛ وقدْ ثبتَ وتكرَّرَ ذلكَ كثيرًا في عهدِ النُّبوةِ، وفي عهدِ الصحابةِ – أيضًا – وسنضربُ مثالًا لكُلِّ عهدٍ؛ للبيانِ وليسَ الحصرِ:

1- في عهدِ النُّبوةِ: «ولكنَّكَ تُواصِلُ».

روَى أبُو هريرةَ – رضي الله عنه – أنَّ النَّبيَّ – صلى الله عليه وسلم – قال: «إِيَّاكُمْ وَالْوِصَالَ»، قَالُوا: فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «إِنَّكُمْ لَسْتُمْ فِي ذَلِكَ مِثْلِي، إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي؛ فَاكْلَفُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ»[52] .

في هذَا الحديثِ استشكلَ الصَّحابةُ على أمرِ النبيِّ – صلى الله عليه وسلم – لهمْ بعدمِ الوِصالِ بينمَا هوَ يواصلُ؛ فبيَّنَ لهم النبيُّ – صلى الله عليه وسلم – أنَّهُ ليسَ كهيئتِهِمْ إنَّما يُطعمُهُ ربُّهُ ويسقِيهِ.

قالَ الحافِظُ ابنُ حَجَرٍ: فِيهِ جوازُ معارضةِ المفتِي فيمَا أفتَى بهِ؛ إذا كانَ بخلافِ حالهِ، ولمْ يعلمْ المستفتِي بسرِّ المخالفةِ، وفيهِ الاستكشافُ عَنْ حِكمةِ النَّهي[53].

2- وفي عَهدِ الصَّحابةِ: حديث عائشة «أحرورية»؟

عَنْ مُعَاذَةَ بِنتَ عَبدِ اللهِ قَالَتْ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ فَقُلْتُ: مَا بَالُ الْحَائِضِ تَقْضِي الصَّوْمَ، وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ؟! فَقَالَتْ: أَحَرُورِيَّةٌ أَنْتِ؟ قُلْتُ: لَسْتُ بِحَرُورِيَّةٍ، وَلَكِنِّي أَسْأَلُ، قَالَتْ: «كَانَ يُصِيبُنَا ذَلِكَ، فَنُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّوْمِ، وَلَا نُؤْمَرُ بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ»[54].

ومِنَ الأخطاءِ الَّتي تقعُ في هذهِ الجُزئيَّةِ هوَ نهرُ بعضِ السَّائلينَ مِنْ طلَّابِ العِلمِ وغيرِهِمْ؛ حِينمَا يناقشونَ حديثًا مِنْ بابِ طلبِ العلمِ والاستشكالِ، بلْ ينقلُ بعضُ المصنِّفينَ والباحثينَ – ممَّن لا نشكُّ في غَيرتِهِمْ علَى حديثِ رسولِ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – بعضَ الآثارِ الَّتي في ظاهرِهَا أنَّ السَّائلَ يسألُ مِنْ أجلِ طلبِ العلمِ والعِلَّةِ مِنْ هذا التَّشريعِ، فينْهرُهُ

---

[52] أخرجه البخاري (1966)، ومسلم [58- (1103)]، واللفظ لمسلم.

[53] فتح الباري (4/ 205) .

[54] أخرجه البخاري (321)، ومسلم [69- (335)]، واللفظ لمسلم.

المسئُولُ بشدَّةٍ وغِلظَةٍ؛ بحجَّةِ أنَّهُ يردُّ حديثَ رسولِ الله – صلى الله عليه وسلم – ! معَ العِلمِ بأنَّهُ لا يظهرُ مِنْ كلامِ السَّائلِ أيَّ عِبارةٍ فِيها ردٌّ للحديثِ.

صَحيحٌ أنَّهُ ربَّما خَفيَ علينَا مِن أمرِ السَّائلِ بعضَ الأمورِ والملابساتِ الَّتي اقتضتْ رَدَّةَ الفِعلِ العنيفةِ هذهِ، فرُبَّما يكونُ السائلُ مِنْ أهلِ الأهواءِ والبدعِ وغيرِ ذلكَ، ومَا أرادَ مِنْ سُؤالِهِ إلَّا أنْ يثيرَ الشُّبهاتِ حولَ حديثٍ مَا، ولكنْ نحنُ الَّذينَ لم نقفْ على ملابساتِ تلكَ القِصَّةِ لا بُدَّ أنْ نبيّنَ بأنَّ هذا المنهجَ في التعاملِ معَ السائلِ – الَّذي رُبَّما كانَ صادقَ النِيَّةِ، ويحتاجُ مَنْ يُزيلُ تلكَ الشُّبهةَ، أوْ ذلكَ الإشكالَ الَّذي وقعَ فيهِ – منهجٌ غيرُ سليمٍ، بلْ ومخالفٌ لهدْي النَّبيّ – صلى الله عليه وسلم – وهوَ الَّذي مَا نَهرَ سائلًا وطالبًا للعلمِ قطُّ، ثمَّ لنَا أنْ نعتذِرَ عَنْ رَدَّةِ الفِعلِ هذهِ بأنَّنا لمْ نقِفْ على تفاصيلَ هذهِ القصَّةِ، ولرُبَّما تبيَّن للمسئُولِ مِنْ أمرِ السَّائلِ مَالم يتبيَّن لنَا، والغَيرةُ على حديثِ رسولِ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – محمودةٌ، بلْ إنَّنا في أمسِّ الحاجةِ إليهَا في زمانِنَا هذا دونَ أيِّ زمانٍ آخرَ.

فالاستِشكالُ لا حرجَ فيهِ ولا بُدَّ مِنْ الإجابةِ على مَنِ استُشكِلَ عليهِ حديثًا أوْ خَفِيتْ عليهِ علَّتُهُ، إجابةً شافيةً كافيةً؛ تزيلُ عنهُ كلَّ لَبسٍ دونَ تضجُّرٍ أوْ تَملمُلٍ مِنَ السَّائلِ كمَا يجبُ الاعتذارُ عَنِ الإجابةِ عندَ عدمِ العِلمِ أو عدمِ ظهورِ العِلَّةِ، معَ تنبيهِ السَّائلِ بأنَّ لهُ أنْ يستشكلَ كمَا شاءَ، ولكنْ ليسَ لهُ أنْ يردَّ حديثًا صحَّ عَنْ رسولِ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – وهو غيرُ مؤهَّلٍ لذلكَ، وأنَّ الأمرَ خطيرٌ جدًّا، وأنَّ لكُلِّ إنسانٍ مبلغُهُ مِنَ العِلمِ، فلا تتجَرأُ على حديثِ رسولِ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – ولا تتحدَّثُ فيمَا لا تُحسِنُ؛ قالَ تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: 36] .

المطلب الثاني: حدودُ البحثِ والدِّراسةِ

هذهِ المرحلةُ متقدمةٌ على سابقَتِها؛ فالمفترضُ في مَنْ وصلَ إلى هذهِ المرحلةِ أنَّهُ تضلَّعَ نوعًا مَا، وعَلِمَ قواعدَ هذا العلمِ وضوابطَهُ، ودرسَ مناهجَ المحدثينَ النُّقادِ، ووقفَ على كثيرٍ مِنْ تطبيقاتِهِمْ ومصنفاتِهِمْ، وبذلَ جهدًا في دِراستِها والتأمُّلِ في دَقيقِ مسائِلِهَا، وبذلكَ يكونُ قدْ امتلكَ القدرةَ على السَّيرِ على طريقتِهِمْ واقتفاءِ أثرِهِمْ.

إلَّا أنَّ النَّاقدَ في هذهِ المرحلةِ مفتقرٌ للدَّربةِ والخِبرةِ الَّتي تؤهِلهُ للحُكمِ على الأحاديثِ وتعليلِ المتونِ؛ فلزِمهُ أنْ يتناولَ تلكَ المسائلَ بشيءٍ مِنَ الحِيطةِ والحذرِ والتروِي والوَرعِ، وعدمِ الاستعجالِ في الحكمِ والتَّرجيحِ، وإنْ رجَّحَ فيجبُ عليهِ ألَّا يجزمَ ولا يقطعَ بهذا الحكمِ؛ فيتواضعُ في إبرازِ نتائجِهِ، ويصرّحُ بأنَّهُ مجتهدٌ وهذا مَا ظهرَ لهُ مِنْ خلالِ دِراستهِ وبحثِهِ، وقولِهِ يحتملُ الخطأَ والصوابَ، وليجعلْ لنفسهِ طريقًا للعودةِ والرَّجعةِ في حالِ تبيَّنَ لهُ خطؤهُ، وظهرَ له زَلَلُهُ، كمَا عليهِ ألَّا يحملَ

النَّاسَ على قولهِ وكأنَّهُ يملكُ الحقَّ المطلقَ، والأهمُّ مِنْ هذا وذاكَ ألَّا يغترَ بعلمِهِ فيُصحِّحَ ويضعِّفَ ويرجِّحَ في المسائلِ الدقيقةِ الَّتي يترتبُ عليهَا تصحيحُ الضعيفِ أو تضعيفُ الصَّحيحِ؛ فيخالفَ بذلكَ الجمهورَ، ولقدْ زلَّتْ أقدامٌ في هذهِ المرحلةِ حتَّى رأينَا مَنْ يخالفُ إجماعَ الأمَّةِ، وليسَ جمهورَ المحدثينَ فقطْ.

إنَّ البحثَ والتَّنقيبَ حولَ بعضِ المسائلِ الَّتي تُشكلُ على المتعلِّمِ أمرٌ مشروعٌ، ولا يمكنُ أنْ يُحجرَ على أحدٍ في هذا الجانبِ لا سيَّما طلابُ العلمِ المتخصصونَ، ولكنْ بالضوابطِ والشروطِ الَّتي ذكرناهَا، ونستطيعُ أن نُمثِّلَ على ذلكَ بمراجعةِ أميرِ المؤمنينَ عمرَ بنِ الخطابِ – رضي الله عنه – للنبيِّ – صلى الله عليه وسلم – في صُلحِ الحُديبيةِ[55]؛ فبعدَ أن ذكرَ الحافظُ ابنُ حجرٍ – رحمه الله – قِصَّةَ الصُّلحِ قالَ: ويستفادُ مِنْ هذا الفصلِ جَوازُ البحثِ في العِلمِ حتَّى يظهرَ المعنى[56].

ويستفادُ مِنْ هذهِ القِصَّةِ – أيضًا – حِلمُ رسولِ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – فإنَّهُ لم ينهَرْ عمرَ، وإنَّما ردَّ عليهِ بكُلِّ أدبٍ ولُطفٍ، وما زادَ إلَّا أن قال له: «يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، إِنِّي رَسُولُ اللهِ وَلَنْ يُضَيِّعَنِي اللهُ أَبَدًا». وفي روايةٍ للبَزَّارِ قالَ لهُ: «يَا عُمَرُ تَرَانِي قَدْ رَضِيتُ وَتَأْبَى أَنْتَ؟»[57]. وهذَا مَا ينبغِي أنْ يكونَ عليهِ المفْتِي معَ المستَفتِي.

كذلِكَ رجوعُ عمرَ – رضي الله عنه – عَنْ رأيهِ وندمهِ على ذلكَ؛ أخرج البَزَّارُ مِنْ حديثِ عمرَ مختصرًا قولَهُ: «اتَّهِمُوا الرَّأْيَ عَلَى الدِّينِ، فَلَقَدْ رَأَيْتُنِي يَوْمَ أَبِي جَنْدَلٍ أَرُدُّ أَمْرَ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – بِرَأْيِي وَمَا أَلَوْتُ عَنِ الْحَقِّ»[58]. وقالَ الزُّهْرِيُّ: قالَ عمرُ: «فَعَمِلْتُ لِذَلِكَ أَعْمَالًا»[59]. قال بعضُ الشُراحِ[60]: ولمْ يكنْ ذلكَ شكًّا مِنْ عُمرَ، بلْ طلبًا لكشفِ ما خَفِيَ عليهِ. وفي روايةِ ابنِ إسحَاقَ: «وكانَ عمرُ يقولُ: مَا زِلْتُ أَتَصَدَّقُ وَأَصُومُ وَأُصَلِّي وَأُعْتِقُ،

---

[55]أخرجه البخاري (3182، 4844)، ومسلم [94- (1785)]، من حديث سهل بن حنيف رضي الله عنه، ولفظ رواية البخاري (3182): فَجَاءَ عُمَرُ بْنُ الخَطَّابِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَسْنَا عَلَى الحَقِّ وَهُمْ عَلَى البَاطِلِ؟ فَقَالَ: «بَلَى». فَقَالَ: أَلَيْسَ قَتْلاَنَا فِي الجَنَّةِ وَقَتْلاَهُمْ فِي النَّارِ؟ قَالَ: «بَلَى»، قَالَ: فَعَلاَمَ نُعْطِي الدَّنِيَّةَ فِي دِينِنَا، أَنَرْجِعُ وَلَمَّا يَحْكُمِ اللَّهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ؟.

[56]فتح الباري (5/ 346).

[57]أخرجه البزار في مسنده – البحر الزخار – (148) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

[58]أخرجه البزار في مسنده (148).

[59] أخرجه البخاري (2731).

[60] انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (12/ 141)، والكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري للكرماني (12/ 49)، واللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح للبرماوي (8/ 311).

مِنْ الَّذِي صَنَعْتُ يَوْمَئِذٍ؛ مَخَافَةَ كَلَامِي الَّذِي تَكَلَّمْتُ بِهِ»[61]. وعندَ الوَاقِدِيّ مِنْ حديثِ ابنِ عبَّاسٍ – رضي الله عنه –: «قالَ عمرُ: لقدْ أعتقتُ بسببِ ذلكَ رقابًا، وصُمتُ دهرًا»[62]. وقالَ السُّهَيلِيُّ: هذَا الشكُّ هوَ مَا لا يستمرُ صاحبه عليه وإنما هو من باب الوسوسة[63]. قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ: والَّذي يظهرُ أنَّهُ توقُّفٌ منهُ؛ ليقفَ عَلى الحِكمةِ في القِصةِ، وتنكشفَ عنهُ الشَّبهةُ... وإلَّا فجميعُ ما صدرَ منهُ كانَ معذورًا فيهِ، بلْ هوَ مأجورٌ؛ لأنَّهُ مجتهدٌ فيهِ[64] .

فانظرْ كيَف أقرَّ عمرُ – رضي الله عنه – بخطئِهِ، وندِمَ على اجتهادِهِ، وهذا الَّذي نحتاجهُ مِنْ بعضِ إخوانِنَا اليومَ، ممَّنْ تجرَّأُوا على نقدِ الأحاديثِ الصحيحةِ الثابتةِ عنِ النبيِّ – صلى الله عليه وسلم – علانيةً، وبكلِّ غرورٍ وكِبرٍ، فإذا مَا تبيَّنْ لهُ خطؤُهُ، وظهرَ له زَللُهُ رجعَ عنَ قولهِ بينَهُ وبينَ نفسهِ، وتركَ شبهتَهُ في نفوسِ عوامِّ المسلمينَ دونَ إيضاحٍ أو بيانٍ.

المطلب الثالث: حدودُ القبولِ والردِّ

هذهِ المنزلةُ حساسةٌ جدًّا، وهيَ ليستْ لأيِّ أحدٍ؛ فهيَ للمتخصصينَ والمحققينَ الَّذينَ أفنَوا أعمارَهمْ في دراسةِ حديثِ رسولِ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – مِنْ جميعِ جوانبهِ؛ وذلكَ لأنَّهُ ينبني على الحكمِ على الحديثِ قراراتٌ خطيرةٌ، فقدْ تصحِّحُ حديثًا ضعيفًا وتُدخِلُهُ في دائرةِ القبولِ، أو تُضعِّفُ حديثًا صحيحًا وتُدخلُهُ في دائرةِ الردِّ، والمسلمُ العاقلُ هو الذي يتورَّعُ عنْ هذَا – قدرَ المستطاعِ – وإنْ كانَ أهلًا للاجتهادِ، فكيفَ بمنْ همْ ليسُوا بأهلٍ لذلكَ؟!.

ولمَّا سُئِلَ ابنُ القَيِّمِ: هَلْ يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ بِضَابِطٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْظَرَ فِي سَنَدِهِ؟ قالَ: فَهَذَا سُؤَالٌ عَظِيمُ الْقَدْرِ، وَإِنَّمَا يَعْلَمُ ذَلِكَ مَنْ تَضَلَّعَ فِي مَعْرِفَةِ السَّنَنِ الصَّحِيحَةِ، وَاخْتَلَطَتْ بِلَحْمِهِ وَدَمِّهِ، وَصَارَ لَهُ فِيهَا مَلَكَةٌ، وَصَارَ لَهُ اخْتِصَاصٌ شَدِيدٌ بِمَعْرِفَةِ السُّنَنِ وَالآثَارِ وَمَعْرِفَةِ سِيرَةِ رَسُولِ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَهَدْيِهِ فِيمَا يَأْمُرُ بِهِ وَيَنْهَى عَنْهُ، وَيُخْبِرُ عَنْهُ وَيَدْعُو إِلَيْهِ، وَيُحِبُّهُ وَيَكْرَهُهُ، وَيُشْرِعُهُ لِلأُمَّةِ؛ بحيث كَأَنَّهُ مُخَالِطٌ لِلرَّسُولِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – كَوَاحِدٍ مِنَ أَصْحَابِهِ؛ فَمِثْلُ هَذَا يَعْرِفُ مِنْ أَحْوَالِ الرَّسُولِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – وَهَدْيِهِ وَكَلامِهِ، وَمَا يَجُوزُ أَنْ يُخْبِرَ بِهِ، وَمَا لا يَجُوزُ، مَا لا يَعْرِفُهُ غَيْرُهُ؛ وَهَذَا شَأْنُ كُلِّ مُتَّبِعٍ مَعَ مَتْبُوعِهِ؛ فَإِنَّ لِلأَخَصِّ بِهِ الْحَرِيصَ عَلَى تَتَبُّعِ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ مِنَ الْعِلْمِ

---

[61] انظر: سيرة ابن هشام (2/ 317).

[62] مغازي الواقدي (2/ 607) عن أبي سعيد الخدري عن عمرَ بلفظ: وَلَقَدْ عَتَقْتُ فِيمَا دَخَلَنِي يَوْمئِذٍ رِقَابًا، وَصُمْت دَهْرًا.اهـ. ورواية ابن عباس عنده لكن بلفظ مخالف.

[63] الروض الأنف للسهيلي (7/ 72).

[64] فتح الباري (5/ 346- 347).

بِهَا، وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَ مَا يَصِحُّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ، وَمَا لا يَصِحُّ، مَا لَيْسَ لِمَنْ لا يَكُونُ كَذَلِكَ، وَهَذَا شَأْنُ الْمُقَلِّدِينَ مَعَ أَئِمَّتِهِمْ؛ يَعْرِفُونَ أَقْوَالَهُمْ وَنُصُوصَهُمْ وَمَذَاهِبَهُمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ[1].

فالعبثُ بالأحاديثِ الشَّريفةِ تصحيحًا وتضعيفًا وإعلالًا – دونَ مبرّرٍ مشروعٍ وأهليةٍ للنَّقدِ – أمرٌ خَطيرٌ ينبغِي الإعراضُ عنهُ؛ قالَ أبو طاهرٍ السلَفِيُّ (576هـ): كل مَنْ ردَّ مَا صَحَّ مِنْ قَولِ الرَّسُول – صلى الله عَلَيْهِ وَسلم – وَلمْ يتلقَّه بِالْقبُولِ قدْ ضلَّ وغَوى؛ إِذْ كَانَ – عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام – لَا ينْطق عَنِ الْهَوَى[2].

وكُلُّ مَنْ كانَ هذا حالُهُ فإنَّ القلبَ ينفِرُ منهُ وإنْ كانَ صالحٌ في نفسِهِ؛ قالَ الحافظُ ابنُ حجرٍ: منذُ طَلبتُ الحديثَ ووقفتُ علَى كلامِ الخَطَّابِيّ وقَعتْ عِندِي مِنهُ نُفرةً؛ لإقدامِهِ على تَخطِئةِ الرِّواياتِ الثَّابتةِ خُصوصًا مَا في الصَّحيحينِ[3].

الخاتمة

الحمدُ للهِ الَّذي بنعمتهِ تتمُّ الصَّالحاتِ، به بدأنَا وبهِ نختمُ، لهُ الحمدُ ولهُ الفضلُ ربِّ الأرضِ والسمواتِ، والصلاةُ والسلامُ على منْ ختمَ اللهُ بهِ الرسالاتِ، وهدَى اللهُ بدعوتهِ أممًا منَ الضلالاتِ، نبيِّنَا محمدِ بنِ عبدِ اللهِ، صلى اللهُ عليهِ وعلى آلهِ الشرفاءِ وصحابتهِ النجباءِ، وسلَّم تسليمًا كثيرًا.

أما بعدُ:

وبعدَ تمامِ البحثِ بعونٍ من اللهِ – سبحانه وتعالى – نسفرُ عن مجملِ النتائجِ والتوصياتِ التي توصَّل إليها البحثُ، وهي كالتالي :

النَّتائجُ:

أولاً: انحرافُ مفهومِ النقدِ وتطبيقاتِهِ؛ مما يستوجبُ إعادةَ النظرِ في تطبيقاتِ نقادِ الحديثِ المتقدمينَ وإبرازِ جهودِهم، ودراسةِ مناهِجِهم وبيانِها .

ثانيًا: وجودُ المرجعيةِ العلميةِ المؤهلةِ والمتخصصةِ في نقدِ المتونِ تخفِّف من التخبطِ في التعامُلِ مع الأحاديثِ النبويةِ، وتزيلُ كثيرًا من اللَّبسَ والإشكالِ الذي لنْ ينتهيَ ما دامَ في الأرضِ متعلِّمٌ وباحثٌ ومتربصٌ، وذلك يوجبُ على العلماءِ إبرازَ المتخصِّصينَ، وتوجيهَ طلابِ العلمِ؛ للاستفادةِ مِنْ خِبراتِهِمْ.

---

[1] المنار المنيف (ص: 43- 44) .

[2] النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي (380/1).

[3] فتح الباري (40/8) .

ثالثًا: الأحكامُ الَّتي توصَّلَ إليها أئمةُ النقدِ المتقدمونَ في الحكمِ على الأحاديثِ – قبولًا أو ردًّا – هي محلُّ ثقةٍ وتقديرٍ، فلا ينبغي العبثُ بها، أو مساواتُها مع غيرِها ممَّا وقعَ بينهم فيها من خِلافٍ عندَ إخضاعِها لعمليةِ النقدِ.

رابعًا: يشترطُ لنقدِ الأحاديثِ توفرُ شرطينِ أساسيينِ، وهما:

1 . المبررُ المشروعُ. 2 . الناقدُ المؤهلُ.

خامسًا: وجودُ المبررِ المشروعِ لا يعني سقوطَ الحديثِ، فقد يُحملُ على محاملَ وتأويلاتٍ مقبولةً، فالمبرراتُ ليست عمليةً رياضيةً، فقد يصحُّ إسقاطُها على بعضِ الأحاديثِ دونَ بعضٍ، وهنا يأتي دورُ الناقدِ المؤهلِ؛ فقد يتجرأُ البعض على حديثِ رسول اللهِ – صلى الله عليه وسلم – بحجةِ وجودِ المبررِ لكنَّهُ يغفلُ عنْ كونهِ ليسَ أهلًا للنقدِ فيقعُ الإشكالُ، ومَنْ كان هذا حالُهُ فهو آثِمٌ وإنْ أصابَ.

سادسًا: السؤالُ وطلبُ العلمِ لا حدودَ له، وليسَ حِكرًا على أحدٍ، ولكنَّ الحكمَ والفتوى لها أهلُها وضوابطُها.

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم

2- أبو هريرة أمانة الرواية وصدقها

مقال في جريدة الشرق الأوسط الخميس 10 رمضان 1426هـ. - 13 أكتوبر 2005م العدد (9816).

3- الإخنائية (أو الرد على الإخنائي) المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ) المحقق: أحمد بن مونس العنزي دار النشر: دار الخراز – جدة، الطبعة الأولى 1420هـ - 2000م.

4- إعلام الموقعين عن رب العالمين المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب المعروف بابن قيم الجوزية (المتوفى: 751 هـ). قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان. شارك في التخريج: أبو عمر أحمد عبد الله أحمد.

الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1423 هـ.

5- اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، المؤلف: الدكتور محمد لقمان السلفي.الناشر: دار الداعي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1420هـ.

6- التعارض في الحديث، المؤلف: الدكتور لطفي بن محمد الزغير.الناشر: مكتبة العبيكان- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى 1428هـ- 2008م.

7- تفسير ابن كثير (تفسير القرآن العظيم) المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: 774هـ). المحقق: سامي بن محمد سلامة. الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية 1420هـ - 1999 م.

8- تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن) المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ). المحقق: أحمد محمد شاكر. الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1420 هـ - 2000 م.

9- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ). تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي, ومحمد عبد الكبير البكري. الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب 1387 هـ.

10- التمييز ،المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ). المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي.الناشر: وزارة المعارف بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية 1402هـ - 1982م.

11- التنبيهات المجملة على المواضع المشكلة، المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (المتوفى: 761هـ). المحقق: مرزوق بن هياس آل مرزوق الوهراني.
الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العددان (79، 80) السنة 20 - رجب- ذوالحجة 1408هـ.

12- جمهرة اللغة، المؤلف: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ). المحقق: رمزي منير بعلبكي. الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة الأولى 1987م.

13- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ). تحقيق: علي بن حسن - عبد العزيز بن إبراهيم - حمدان بن محمد. الناشر: دار العاصمة، السعودية، الطبعة الثانية 1419هـ / 1999م.

14- درء تعارض العقل والنقل، المؤلف: تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ) تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم. الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية 1411 هـ - 1991 م.

15- رد الحديث من جهة المتن دراسة في مناهج المحدثين والأصوليين، المؤلف: الدكتور معتز الخطيب.
الناشر: المكتبة العربية للأبحاث والنشر - بيروت، الطبعة الأولى 2011م.

16- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، المؤلف: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: 581هـ). المحقق: عمر عبد السلام السلامي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ/ 2000م.

17- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: 1420هـ). الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى.

18- سنن ابن ماجه ، المؤلف: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجه اسم أبيه يزيد (المتوفى: 273هـ). تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

19- سنن أبي داود المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ). المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

20- سنن الترمذي، المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ). تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5). الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة الثانية 1395هـ - 1975م.

21- السنن الصغرى للنسائي (المجتبى من السنن) المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303هـ). تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الثانية 1406هـ – 1986م.

22- السنن الكبرى ، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303هـ). حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، وأشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، وقدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي.الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الأولى 1421 هـ - 2001 م.

23- السيرة النبوية لابن هشام المؤلف: عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: 213هـ). تحقيق: مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي. الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الثانية 1375هـ - 1955 م.

24- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة المؤلف: أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (المتوفى: 418هـ). تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي. الناشر: دار طيبة – السعودية، الطبعة الثامنة 1423هـ - 2003م.

25- شرح صحيح مسلم للنووي (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج) المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ). الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة الثانية 1392هـ.

26- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه).

المؤلف: محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي (المتوفى 256هـ، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة الأولى 1422هـ.

27- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم). المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ).المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت

28- العدة في أصول الفقه المؤلف: القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء (المتوفى 458هـ). حققه وعلق عليه وخرج نصه: د. أحمد بن علي بن سير المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض – جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية. الناشر : بدون ناشر، الطبعة الثانية 1410 هـ - 1990م.

29- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، المؤلف: محمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى: 1250هـ). المحقق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

30- الكفاية في علم الرواية المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ) المحقق: أبو عبدالله السورقي, وإبراهيم حمدي المدني. الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة.

31- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري المؤلف: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد شمس الدين الكرماني (المتوفى: 786هـ). الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت– لبنان، طبعة أولى 1356هـ - 1937م، وطبعة ثانية 1401هـ - 1981م.

32- اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح المؤلف: شمس الدين البِرْماوي، أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم بن موسى النعيمي العسقلاني المصري الشافعي (المتوفى: 831 هـ). تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب. الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى، 1433 هـ - 2012 م.

33- لسان العرب المؤلف: محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى 711هـ). الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة الثالثة 1414 هـ.

34- المحكم والمحيط الأعظم المؤلف: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (المتوفى 458هـ). المحقق: عبد الحميد هنداوي. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1421 هـ - 2000 م.

35- المحلى بالآثار المؤلف: أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: 456هـ). الناشر: دار الفكر – بيروت.

36- مسند الإمام أحمد بن حنبل المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: 241هـ). المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، بإشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي. الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى 1421 هـ - 2001 م.

37- مسند البزار (البحر الزخار) المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: 292هـ). المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1 إلى 9)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18). الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى (بدأت 1988م، وانتهت 2009م).

38- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: 430هـ). المحقق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ - 1996م.

39- المنار المنيف في الصحيح والضعيف المؤلف: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ). المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة الأولى 1390هـ- 1970م

40- موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ).تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف. الناشر: المكتبة العلمية - الطبعة الثانية، مَزِيَدة منقحَة.

41- موطأ الإمام مالك برواية يحيى بن يحيى المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ). صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان 1406 هـ - 1985 م.

42- النكت على مقدمة ابن الصلاح المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: 794هـ). المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج. الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م

43- هذا ديننا المؤلف: محمد الغزالي (المتوفى 1416هـ/ 1996م.).الناشر : دار نهضة مصر، الطبعة الأولي.